النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

■ العدد : 591 ■ من 6 الى 12 فبراير 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

حزب النهج الديمقراطي العمالي يثمن قرارات الاضراب العام

ادم روبي:

ضيف العدد

بناء نقابة ديمقراطية قاعدية هو السبيل لتجاوز تشرذم الحركة الطلابية وإعادة إحياء النضال الطلابي

15

الراية البيضاء لن ترفع، الانتصار والصمود مقدمة الانعتاق والتحرر

11

هل أصبحت الدولة في غنى عن السلم الاجتماعي

06

09 08 07

كلمة العدد:

ولأن الاعتداء كبير على الحقوق الأساسية ... يكون الرد سياسيا

قررت الحكومة طبخ قانون ينظم حق الإضراب ووضعت له النص 97-15، وقد استعملت الحوار الاجتماعي الأخير كفخ نصبته للفرقاء المحاورين في المركزيات النقابية. لقد وضعت حزمة من القضايا مترابطة فيما بينها ولما يبدأ الحوار فيها، فإنه يشمل جميع القضايا المكونة للعرض الحكومي، وهو ما قبلت به المركزيات لما هرولت للحوار وسال لعابها على بعض الوعود الحكومية.

استغلت الحكومة هذا الضعف النقابي وتشتت الصف وغياب موازين القوى الرادعة لكل تكالب، ونقلت مشروع تكبيل حق الإضراب إلى غرفتي البرلمان واستطاعت تمريره من دون كثير عناء لان القوى النقابية في مجلس المستشارين والقوى السياسية في مجلس النواب ضعيفة الوزن ومشتتة الصفوف، والكلمة الأولى والأخيرة في يد ممثلي الكتلة الطبقية السائدة.

يتضح من هذه الحالة الملموسة بأن المؤسسات الرسمية وضعت على المقاس، وهي جاهزة للإجهاز على الحقوق والمكتسبات الشعبية. اتضح أن الاحزاب الإصلاحية المؤمنة أشد الإيمان بضرورة العمل في هذه المؤسسات الشكلية والفاقدة للمشروعية الشعبية لم تستطع وقف تمرير القانون التكبيلي للإضراب، ولذلك لجأت إلى الرد عبر إعلان الإضراب العام يومي 5 وفبراير وبشكل انفرادي ويغيب عليه الانسجام وإرادة جمع الصفوف وشحذ ما يلزم لمثل هذه المعارك. لقد اختارت النقابات جوابا سياسيا على هجوم النظام القائم على أحد أهم أسلحة الطبقة العاملة للدفاع عن حقوقها ألا وهو الإضراب. إننا لا نرى أي عيب في كون المركزيات النقابية والنقابات القطاعية تمارس النضال السياسي، وهذا ما يسعى إلى تجريمه القانون التكبيلي للإضراب موضوع النزاع الحالي. إن اختيار الرد السياسي على هجوم الكتلة الطبقية السائدة سديد في جوهره لكنه يفتقد إلى شروط فعاليته وما يتطلبه من إعداد لكي يندرج في إطار خطة سياسية متكاملة. إن الرد الحالي يشكو من كونه عبارة عن رد فعل معزول، والغرض منه رفع العتب، وتسجيل موقف للتاريخ وتبرئة ذمة القيادات المتنفذة في المركزيتين النقابيتين الأساسيتين. إن الاعلان عن الإضراب العام كرد سياسي محكوم بخلفية أننا غير مهتمين بنتائجه ولا بنجاحه.

وعلى عكس كل ذلك، فإننا في الحزب المستقل للطبقة العاملة ننظر بكل جدية للرد السياسي المتمثل في إعلان الإضراب العام ببلادنا من أجل إسقاط القانون التكبيلي للإضراب.

إننا ندعم الخطوة ونطالب على أن يفتح أوسع حوار سياسي وسط القوى المناضلة من أجل خوض معركة إسقاط القانون التكبيلي. ولذلك من الواجب الالتفات الى أهمية أن تنخرط أوسع الجماهير في هذه المعركة، وتخوض كل أشكال النضال الاجتماعي والسياسي في وحدات الإنتاج، وفي المؤسسات العمومية وشبه العمومية، وفي الأحياء الصناعية والأحياء الشعبية. إن عملية حشد هذه الجماهير تتطلب إيمان القوى النقابية والسياسية بضرورة خلق الأشكال التنظيمية المناسبة؛ وقد تشكلت بعض الجبهات لكنها بقيت في مستوى عتبة إنشائها، وهي تفتقر للبرنامج النضالي وأشكال وأساليب النضال. ومن اللازم تخطي الوضع الراهن للجبهة الاجتماعية المجمدة بقرار تطغى عليه الحسابات الأنانية وخلفية التحكم والانفراد التي تفوت على جماهير شعبنا تجميع القوى وصد مثل هذا القانون الرجعي. إننا ندعو كل القوى المناضلة إلى تغليب خدمة مصالح شعبنا، وتجاوز هذه الوضعية غير السليمة، وإلا فإن جماهير شعبنا لن تبقى رهينة الانتظارية ولن تغفر لكل من تخلف عن القيام بواجبه في توحيد صفوف المتضررين من السياسات الرجعية للنظام القائم.

سينجح الإضراب العام إذا انتقلنا به إلى وضع خطة نضالية تلتزم بها كل القوى المستعدة للدفاع الحازم على حقوق الطبقة العاملة وجماهير الشغيلة وكل الكادحات والكادحين. يمكن لخطة نضالية حازمة ومن وضع المتضررين أن تعد العدة إلى أساليب أرقى في النضال السياسي يكون الإضراب العام أحد أشكالها الفارقة.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي يثمن قرارات الاضراب العام داعيا لجعله انطلاقة جديدة للنضال الوحدوي

عبر حزب النهج الديمقراطي العمالي عن تثمينه لقرارات خوض اضراب عام، معتبرا أن إسقاط المشروع التكبيلي الرجعي للحق في الاضراب وكافة المخططات والمشاريع التراجعية المهددة للمكتسبات والحقوق، رهين بالنضال الميداني الوحدوي للحركة النقابية المناضلة وحلفائها من هيئات سياسية وحقوقية وجبهات مناضلة، وتحويله إلى انطلاقة جديدة للعمل النضالي الوحدوي ضد تغول الرأسمالية المتوحشة المدعومة من طرف النظام والدولة المخزنية والامبريالية العالمية. وجاء في بيان صادر عن المكتب السياسي للحزب:

قرر المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المنعقد في دورة استثنائية يوم فاتح فبراير الجاري الدعوة لإضراب عام وطني إنذاري لمدة 24 ساعة يوم الأربعاء 05 فبراير 2025 للتصدي للقانون التكبيلي للإضراب.

ولنفس الهدف قررت الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل المجتمعة في دورة استثنائية يوم 2 فبراير هي كذلك الدعوة لإضراب عام وطني يومي الأربعاء والخميس 5 و6 فبراير2025.

ومن جهة أخرى قررت "الجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد" المشاركة في الاضراب العام الوحدوي ليومي 5 و6 فبرايرمن أجل التصدي الجماعي للقانون التكبيلي لحق الاضراب.

ان حزب النهج الديمقراطي العمالي المتميز، في إطار السهر على بناء حزب الطبقة العاملة، بدفاعه المستميت عن منهجية النضال الوحدوي في أفق الوحدة النقابية التنظيمية المنشودة، يعبر عن أسفه لواقع التشتت النقابي وضعف، حتى لا نقول غياب، التنسيق بين المركزيتين المناضلتين (الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل) منذ 2016 مما ساعد النظام على تشديد حربه الطبقية ضد الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية وتمرير العديد من المشاريع التصفوية لمكتسباتها وحقوقها في الحرية والعيش الكريم الشيء الذي زاد من معاناتها مع ارتفاع نسب الفقر والبطالة والمرض والتهميش...

وفي سياق هذه الحرب الطبقية يأتي إصرار النظام على تمرير مشروع القانون التكبيلي لحق الاضراب من خلال تهريبه من "مؤسسة الحوار الاجتماعي"، التي تم تجميدها،إلى البرلمان لضمان المصادقة عليه بحكم الأغلبية العددية الموالية للحكومة المخزنية.وفي ذات السياق تأتي باقي قوانين الردة الاجتماعية المتمثلة بالخصوص في مشروع المخطط التخريبي لمكتسبات أنظمة التقاعد و مشروع تعديل مدونة الشغل و مشروع القانون حول النقابات،ومخطط تفكيك الوظيفة العمومية ومشروع دمج الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

إن تمرير هذا المشروع المتعارض مع ضمان حق الاضراب كما هو منصوص عليه في الدستور المغربي الممنوح والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصادق عليه من طرف الدولة المخزنية وتوصيات منظمة العمل الدولية سيشكل ضربة قوية للحق في الحريات النقابية والتنظيم النقابي، وسيزيد من تراجع العمل النقابي، وبالتالي سيعمق الاستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة وما يترتب عن ذلك من تدهور لشروط عملها وعيشها في ظل الغلاء المهول وتدهور الخدمات الاجتماعية العمومية.

انطلاقا مما سبق، واقتناعا منه بضرورة النضال الوحدوي لمواجهة المخططات الطبقية للنظام، فإن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

– يثمن الدعوة لخوض الإضراب العام الوحدوي للتصدي للقانون التكبيلي للإضراب، ويؤكد مجددا على أهمية وضرورة التنسيق والنضال الوحدوي بين مكونات الحركة النقابية المناضلة، وتوحيد العمل النضالي بين كافة القوى النقابية والسياسية والحقوقية والجمعوية المناضلة دفاعا عن مصالح الشغيلة ببلادنا.

– يدعو مناضلات ومناضلي حزبنا والمتعاطفين معه وسائر الغيورين على مصالح الطبقة العاملة الى استنفار طاقاتهم لإنجاح إضراب يومي 5 و6 فبراير، واستنهاض طاقاتهم الوحدوية على اعتبار أن المعركة ضد القانون التكبيلي لحق الاضراب وضد القوانين والمخططات الرجعية الرأسمالية المتوحشة المدعومة من طرف المخزن والقوى الامبريالية لن تتوقف الا بإسقاطها عبر المزيد من النضال الوحدوي وبالارتكاز أساسا على القوة الكفاحية المنظمة للطبقة العاملة وأنصارها التي لا بديل عنها للتصدي للتراجعات وحماية المكتسبات والحقوق.

– كما نهيب بعموم الطلاب ومناضلي ومناضلات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الذين يحرمهم القانون التكبيلي لحق الاضراب في صيغته المطروحة أمام البرلمان من حقهم في ممارسة الاضراب، الى المشاركة الفاعلة في معركة 5 و6 فبراير دفاعا عن حقهم المكتسب في الاضراب ودعما لنضالات الشغيلة انطلاقا من الشعار التضامني الخالد "لكل معركة جماهيرية صداها في الجامعة".

وفي الأخير ندعو إلى تفعيل وتقوية سائر آليات العمل الوحدوي المتاحة، وفي مقدمتها "الجبهة الاجتماعية المغربية" و"الجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد" و"جبهة الدفاع عن الحق في الاضراب" حتى تكون في مستوى مواجهة المخططات الطبقية المخزنية.

المكتب السياسي
بتاريخ، 02 فبراير 2025

الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي:

تدعو الشغيلة التعليمية بكافة فئاتها للمشاركة في الإضراب العام الوحدوي يومي 5 و6 فبراير 2025 للتصدي للقانون التكبيلي للإضراب

تشدد الحكومة هجومها الطبقي الممنهج من خلال تنزيل وتمرير مخططاتها التشريعية الرجعية والتراجعية ممعنة في إجهازها على كل ما تبقى من المكتسبات التاريخية للشعب المغربي والتي تحققت بالنضالات والتضحيات الجسيمة، ومكرسة منطقها التحكمي والقمعي بمصادرة الحريات النقابية وتجريم كل الاحتجاجات المطلبية، حيث تواصل إخراج مسرحيتها الهزلية، عبر مؤسساتها الفاقدة للمشروعية الديمقراطية، بطرح "مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب" للتصويت عليه في مجلس المستشارين، مستكملة بذلك مخططها التكبيلي والتجريمي لممارسة هذا الحق الذي تكفله كل التشريعات والمواثيق الدولية؛

وأمام هذا المنحى الخطير لتجريد الطبقة العاملة وعموم الشغيلة من أداتها للدفاع عن حقوقها ومكتسباتها وانتزاع مطالبها العادلة والمشروعة، فإن الجامعة الوطنية للتعليمFNE التوجه الديمقراطي:

1. تعتبر هذا المشروع التجريمي انحيازا تاما وارتماء في حضن الرأسمال المحلي والأجنبي، وتكميما للأفواه، وانتهاكا سافرا لحرية الرأي والتعبير، وتقييدا للدفاع عن الحقوق والمكتسبات والمطالب...؛

2. تؤكد على ضرورة توحيد النضالات وتعزيز قيم التضامن لمواجهة التشريعات التصفوية والدفاع عن الحقوق والمكتسبات؛ وتدعو الجبهتين (الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد وجبهة الدفاع عن الحق في ممارسة الإضراب) وباقي الحركة النقابية إلى تسطير برنامج نضالي مشترك كفيل بإسقاط هذا المخطط التجريمي؛

3. تدعو إلى استنهاض الجبهة الاجتماعية المغربية لتقوم بدورها في دعم النضالات الاجتماعية وتخليد الذكرى 14 لانطلاق حركة 20 فبراير المجيدة؛

4. تثمن قرار مشاركة الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد في الإضراب العام الوحدوي يومي الأربعاء والخميس 5 و6 فبراير 2025؛

5. تجدد مواقفها الثابتة الرافضة لكل المخططات التصفوية والتجريمية، وفي مقدمتها مشروع قانون الإضراب باعتباره مطية لمصادرة هذا الحق المقدس جوهر الحقوق والحريات النقابية؛

6. تدعو الشغيلة بكل فئاتها للمشاركة القوية والانخراط في الإضراب العام الوحدوي يومي الأربعاء 5 فبراير والخميس 6 فبراير 2025، وفي مختلف الأشكال النضالية الميدانية دفاعا عن الحريات النقابية والمطالب المهنية والمادية لنساء ورجال التعليم وعموم أجراء القطاعين الخاص والعام؛

بالوحدة والتضامن اللي بغيناه يكون يكون

عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE،
الكاتب العام الوطني: غميمط عبد الله
الرباط، الأحد 2 فبراير 2025

اربع نقابات تعليمية تحذر الحكومة ووزارة التربية الوطنية من أي محاولة للتملص من تنفيذ الالتزامات

حذرت النقابات التعليمية الأربع: CDT وUGTM وFNE وFDT في بيان لها الحكومة ووزارة التربية الوطنية من أي محاولة للتملص من تنفيذ الالتزامات المُوقّعة بقطاع التربية الوطنية من خلال ما اسمته افتعال أزمات وهمية... وجاء في بيان صادر عنها:

عقدت النقابات التعليمية الأربع الأكثر تمثيلية اجتماعا يوم السبت 1 فبراير 2025، للتداول في المستجدات المرتبطة بتنزيل مضامين اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023، ومقتضيات النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، على ضوء الحيثيات المؤطرة لهذه المرحلة المهمة من تنفيذ الإتفاقات الاجتماعية الموقعة مع الحكومة، وتُعلن ما يلي:

1- تثمينها للأجواء الإيجابية التي تطبع كافة الاجتماعات المتعلقة بأجرأة مضامين اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 والنظام الأساسي، وأنها لم تسجل أي إقصاء أو تحيز من طرف الكاتب العام لوزارة التربية لأية نقابة، وتؤكد على أن العديد من الملفات والقضايا المتفق عليها قد عرفت طريقها للتنفيذ بفضل هذه اللقاءات، وبإصدار خمسة تراخيص استثنائية لرئيس الحكومة؛

2- مطالبتها الحكومة ووزارة التربية الوطنية بتنفيذ ما تبقى من التزاماتها في اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 (التعويض التكميلي لأساتذة الابتدائي والإعدادي والمختصين التربويين والاجتماعيين، تقليص ساعات العمل، التعويض التكميلي لأساتذة التأهيلي غير العاملين بالتأهيليات، إصدار النظام الأساسي للمبرزين، التعويض التكميلي للمتصرفين الأطر المشتركة ومتصرفي التربية الوطنية، التعويض الخاص للمساعدين التربويين، التعويض عن العمل بالمناطق النائية، التفاعل الفوري مع الالتزامات المالية الخاصة بالمواد 81، 89،...)؛

3- رفضها لكل ما يحاك ضد استمرار الحوار القطاعي ومحاولة التهرب من تنفيذ الالتزامات المالية الموقعة، وتحميلها المسؤولية للأطراف التي تسعى إلى خلق الصراعات السياسوية البعيدة عن مصالح الشغيلة التعليمية بغرض تعطيل تنزيل الاتفاقات؛

4- تشبثها باستمرار جولات الحوار القطاعي مع الوزارة بوتيرة أسرع لأجرأة كل التعهدات والالتزامات المالية المترتبة عن تفعيل الاتفاقات بما فيها المبرمَجة الأسبوع المقبل؛

5- مطالبتها بعقد لقاء عاجل مع وزير التربية الوطنية للوقوف على مآل تنفيذ الالتزامات المالية بقطاع التربية الوطنية بما فيها التعويضات عن العمل بالعالم القروي والمناطق النائية، ومعها مآل اتفاق تقليص ساعات العمل.

وإذا كانت الغاية الحقيقية من الفعل النقابي تحقيق مطالب الأسرة التعليمية عبر الحوار القطاعي، فإن النقابات التعليمية الأربع تدعو الحكومة والوزارة الوصية على القطاع إلى ضرورة احترام التزاماتها وتعهداتها الموقعة. كما تحتفظ بحقها في الدفاع عن كل مطالب الأسرة التعليمية وتدعو إلى رص الصفوف والتعبئة من أجل التصدي لكل محاولات الالتفاف على ما تم توقيعه من اتفاقات بالقطاع.

النقابة الوطنية للتعليم CDT، الجامعة الحرة للتعليم UGTM، الجامعة الوطنية للتعليم FNE، النقابة الوطنية للتعليم FDT
الرباط 2 فبراير 2025

مشرع بلقصيري: الفلاحون يحتجون على اعتقال الفلاح عزيز محيمح

صور اليوم 30 يناير، لجانب من الوقفة الاحتجاجية لفلاحي جماعة سيدي الكامل من تعاونيتي الليمونية والشهادة المنضوين تحت لواء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في مشرع بلقصيري. احتجاجا على اعتقال الفلاح عزيز محيمح بسبب مساهمته في التصدي لاستيلاء غرباء على أراضي التعاونيتين بعد ما كانت في حوزة الفلاحين المتعاونين منذ 1975 كما كانت الوقفة مناسبة لاستعراض الأوضاع المزرية لفلاحي المنطقة الكادحين وطرح مطالبهم الملحة وعلى رأسها شفافية تدبير الثروة المائية وحمايتها من النهب وتمكين الفلاحين الصغار من الأسبقية في السقي، حماية لقطيعهم ومزروعاتهم. وفي الختام اتفق المشاركون في هذه الوقفة على الحضور المكثف في قاعة ابتدائية مشرع بلقصيري يوم الاثنين 3 يناير المقبل لمؤازرة الفلاح المتابع في حالة اعتقال وإخوانه الثلاثة الآخرين والمطالبة بإسقاط متابعتهم.

حراك جرادة: استمرار الاحتجاجات ضد تفويت خدمات الماء والكهرباء للشركة الشرقية المتعددة الخدمات

يبدو أن جمرة حراك جرادة لازالت متوقدة اليوم 30 يناير 2025 نظمت ساكنة جرادة بمختلف شرائحها الاجتماعية من عمال وعاملات الفحم الحجري ومرضى السيليكوز والمعطوبين ضحايا الاستغلال العشوائي للفحم والأرامل والمعطوبين والمعطلين نظموا إضرابا عاما ومسيرة حاشدة احتجاجا على تفويت خدمات الماء والكهرباء للشركة الشرقية المتعددة الخدمات ومحاولات كسر المقاطعة الشاملة لأداء فواتير الكهرباء والماء بخلع العدادات. جدد ت مطالب الحراك المتعلقة بتبديل إغلاق استغلال مناجم الفحم وإقرار تسعيرة تفضيلية لاستهلاك الماء والكهرباء لقاء الأضرار الصحية والبيئية وتكلفتها الثقيلة على الساكنة والمحيط الايكولوجي للمدينة جراء استغلال المركب الحراري الخامس للفحم المستورد الرديء. رفقته تقرير عن الحدث:

تقرير عن الإضراب العام والمسيرة العمالية والشعبية بمدينة جرادة العمالية يوم 30 يناير 2025

يبدو أن جمرة حراك جرادة العمالية لازالت متوقدة إلى اليوم...

اليوم 30 يناير 2025 دعت التنظيمات العمالية والشعبية والشبابية إلى اضراب عام شل المدينة كاملة ... كما نظمت مسيرة عمالية وشعبية حاشدة انطلقت من حي حاسي بلال العمالي وشارك فيها الآلاف من العمال والعاملات في مناجم الفحم الحجري العشوائية التي انتشرت بعد إغلاق شركة مفاحم المغرب في فبراير سنة 1998 التي كانت تزود البلد ب 700 الف طن من الانتراسيت (اجود انواع الفحم) سنويا وكان مبرمجا رفعه إلى مليون طن سنويا مع مطلع تسعينيات القرن الماضي نظرا لوجود احتياطات مهمة بالحوض الفحمي كان ثمن الطن 800 درهم بما فيها 300 درهم ضرائب اليوم يتم استيراده بين 1800 درهم و4000 درهم للطن ومن النوع الرديء الشديد التلوث ..

منذ أزيد من ربع قرن وساكنة جرادة العمالية من عمال وعاملات ومرضى السيليكوز والمعطوبين ضحايا الاشتغال العشوائي في ابار الفحم والارامل ومختلف الشرائح الإجتماعية المتضررة من الاغلاق وغياب البدائل والكوارث البيئية واثارها على الصحة العامة وهي تخرج في هبات اجتماعية بين الفينة و الأخرى الا ان استمرار الوضع وسياسات التفقير حتى ان الدولة اعطت الانطلاقة الثانية لبرنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2015 من مدينة جرادة اعترافا منها بتفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمدينة لكن بقيت هذه السياسات لتلطيف الفقر دون فعالية نظرا للفساد والاستبداد القائم ..

ومع استمرار هذه الأوضاع المتفاقمة انطلق الحراك العمالي والشعبي بجرادة سنة 2018 اكثر قوة وتنظيما بمطالب محددة ودقيقة :

-اقرار بديل اقتصادي بالاقليم وفق بروطكول الاغلاق

-توفير وبناء بنيات صحية تستجيب للحاجات الملحة للساكنة خصوصا للعمال ضحايا مرض السليكوز والفشل الكلوي وضيق التنفس نتيجة أدخنة المركب الحراري الخامس الذي يعتمد الفحم المستورد من النوع الرديء نسبة الكبريت ومواد اخرى تفوق المعدل العالمي بكثير ..

- تسوية أوضاع العمال والعاملات والارامل (19 الف أرملة) والتيتامى مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وشركة مفاحم المغرب وفتح تحقيق في قرار الاغلاق وتصفية ونهب اموال وممتلكات الشركة..

- الدولة استجابت لبعض المطالب الاجتماعية منها توسيع المستشفى الإقليمي لعوينات ببناء وحدتين الأولى لانعاش مرضى السيليكوز والمعطوبين والثانية لغسل الكلي عوض التنقل الى وجدة .. كما تم احداث تعويضات جزافية الارامل ومن تبقى من مرضى السليكوز ايضا تسوية أوضاع العمال والعاملات مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.. الا ان تدخل الدولة ظل مرهونا بالمقاربة الأمنية بالاعتقالات والمحاكمات واستعمال الريع والفساد في استقطاب بعض الشباب والضغط على النشطاء وأسرهم..

- هذه السياسات الأمنية والريعية لم تغير من واقع المدينة فظل الحراك مستمرا وكامنا بحيث لازالت أغلبية الساكنة منضبطة لمقاطعة اداء فواتير الماء والكهرباء وتطالب في نفس الوقت بتسعيرة تفضيلية تراعي مستوى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وانعكاسات التلوث الفحمي على الصحة العامة والمحيط الايكولوجي للمدينة والاقليم من غابات والفرشة المائية ..

- يوم 30 يناير 2025 وبعد استمرار الحكومة في محاولات كسر مقاطعة أداء فواتير استهلاك الماء والكهرباء والتعنت في الاستجابة لمطالب التسعيرة التفضيلية بحملات نزع عددات الماء والكهرباء لبعض المنازل المعزولة عن التجمعات السكنية قررت الساكنة بمبادرة من تنظيماتها الذاتية وخارج النقابات والاحزاب والجمعيات اضرابا عاما ومسيرة حاشدة انطلقت من الحي العمالي وتوقفت أمام الباشوية والبلدية التي تسيرها أغلبية من زعماء الحراك السابقين وانتهت امام عمالة الإقليم بشعارات مطالب الحراك والتنديد بتفويت الماء والكهرباء للشركة الشرقية المتعددة الخدمات...

محمد. ش

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إ م ش)

"جميعا بقوة وحماس من أجل إنجاح الإضراب العام يومي الأربعاء والخميس 05 و06 فبراير 2025"

"جميعا من أجل حماية حق الإضراب"

احتجاجا على ما وصلت إليه أوضاع الطبقة العاملة من تدهور كبير جراء السياسات الرسمية التراجعية المعتمدة، اللاشعبية واللااجتماعية، وإمعان الحكومة المقصود في السير في هذا المنحى التراجعي الخطير على أوضاع الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية، كما تجسده مختلف مخططاتها العدوانية وفي مقدمتها السعي الحثيث لتمرير قانون "تنظيمي" للإضراب يكبل ممارسة هذا الحق العمالي والإنساني، ويحرم العديد من الفئات العمالية منه، ويضع شروطا تعجيزية لممارسته، بل ويفرغ الإضراب من كل تأثير حتى في حالة ممارسته وفقا لشروط مشروع القانون المذكور.

وتثمينا لموقف مركزيتنا، الاتحاد المغربي للشغل، بخوض إضراب عام يومي الأربعاء والخميس المقبلين، 05 و06 فبراير 2025، احتجاجا على هذا التوجه الحكومي الرجعي المنحاز كليا لمصالح الباطرونا والمعادي لمصالح الطبقة العاملة والأجراء والكادحين وعموم الجماهير الشعبية، كما يجسد ذلك الغلاء المتواصل للأسعار وتجميد الأجور، والمخطط التخريبي للتقاعد، وضرب مكتسبات المؤمنين في CNSS و CNOPS وغيرها من المخططات الحكومية الرجعية...؛ فإن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (العضو في الجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد)، تدعو عموم شغيلة القطاع الفلاحي بكل مكوناتها، موظفين ومستخدمين وعمال زراعيين وفلاحين، نساء ورجالا، إلى التعبئة الفعالة لهذه المحطة النضالية الوطنية، والانخراط القوي والمكثف في الإضراب العام ليومي 05 و06 فبراير 2025 والمشاركة الوازنة في التجمعات النقابية لمركزيتنا قصد التعبئة والتحسيس لإنجاح محطة الإضراب العام.

عاش النضال الوحدوي لكافة أجراء وشغيلة المغرب
عاشت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي
عاش الاتحاد المغربي للشغل
عن الكتابة التنفيذية للجامعة
الرباط في 2 فبراير 2025

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تدعو لخوض إضراب وطني يوم 5 فبراير

أعلن المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل خوض إضراب وطني عام إنذاري لمدة 24 ساعة في القطاعين العام والخاص، يوم الأربعاء 5 فبراير الجاري، احتجاجا على السياسات الحكومية التي تستهدف المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة.

وأكد بلاغ للمجلس إن هذا الإضراب يأتي ردا على إصرار الحكومة على تعطيل الحوار الاجتماعي وعدم الوفاء بالتزاماتها الواردة في اتفاقي 30 أبريل 2022 و30 أبريل 2024، إضافة إلى استمرار ارتفاع الأسعار وتفاقم الأزمة المعيشية؛ وهو ما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية واتساع دائرة الفقر والهشاشة الاجتماعية.

واعتبر البلاغ أن هذا القرار يعكس رفض الكونفدرالية للمحاولات الرامية إلى الإجهاز على الحق الدستوري في ممارسة الإضراب من خلال مشروع قانون تكبيلي يتعارض مع المواثيق الدولية؛ إضافة إلى معارضة دمج الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS)، في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(CNSS)، لما يشكله من تهديد لحقوق المؤمنين.

وعبرت المركزية الكونفدرالية عن رفضها للمس بمكتسبات الأجراء والمتقاعدين من خلال مشروع إصلاح أنظمة التقاعد، مندد بـ"الهجوم الممنهج على الحريات النقابية عبر التضييق والطرد"، مطالبة الحكومة بـ"احترام مأسسة الحوار الاجتماعي وتنفيذ التزاماتها تجاه الشغيلة".

ودعى المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل من خلال نداء المركزية، كافة الأجراء والموظفين وعموم الجماهير الشعبية إلى الانخراط القوي والفعال دفاعا عن الحقوق والمكتسبات...

الاتحاد المغربي للشغل يدعو لاضراب عام لمدة يومين

اعلنت الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل في بلاغ لها عن دعوتها لخوض إضراب وطني عام يومي الأربعاء والخميس، 5 و6 فبراير الجاري، في مختلف القطاعات العامة والخاصة، احتجاجا على ما وصفته السياسات اللاشعبية للحكومة.

وأوضح الاتحاد المغربي للشغل، أن هذا القرار يأتي بعد الوقوف على السلوك الحكومي اللامسؤول، وإصرار الحكومة على ضرب القدرة الشرائية للطبقة العاملة من خلال استمرار موجة الغلاء، وتجميد الحوار الاجتماعي الوطني لدورتين متتاليتين، وكذا تمرير مشروع القانون التنظيمي لحق الإضراب بأساليب ملتوية.

واستنكر البلاغ، استمرار اصطفاف الحكومة إلى جانب أرباب العمل، والهجوم على الحريات النقابية، وتهميش الشباب العاطل عن العمل، والهجوم على الخدمات العمومية مثل التعليم والصحة، داعيا جميع الموظفين والعمال في مختلف القطاعات إلى الانخراط بكثافة في هذا الإضراب من أجل الكرامة والحقوق، محملا الحكومة مسؤولية الاحتقان الاجتماعي وتبعات تهديد السلم الاجتماعي.

وجددت المركزية النقابية مطالبتها للحكومة بوضع حد لالتهاب الأسعار، وتسقيف الأثمنة، والحد من المضاربات حفاظا على القدرة الشرائية للأجراء وعموم المواطنين، وتعليق المناقشة والتصويت على مشروع القانون التنظيمي لحق الإضراب المبرمج خلال الجلسة العامة بمجلس المستشارين يوم الاثنين 3 فبراير الجاري، مستحضرة المهزلة التي عرفتها مناقشة التعديلات باللجنة المختصة. كما طالبت بفتح مفاوضات عاجلة وجدية ومسؤولة حول هذا القانون المجتمعي الهام.

كما دعت الحكومة إلى فتح حوار اجتماعي حقيقي ومسؤول يفضي إلى تعاقدات ملزمة وحقيقية تستجيب لانتظارات الطبقة العاملة فيما يخص الزيادة في الأجور والمعاشات، واحترام التزاماتها الموقعة من طرف رئيس الحكومة والحركة النقابية وأرباب العمل في هذا الصدد.

وأكد البلاغ، أن قرار الإضراب الوطني العام يومي الأربعاء 5 فبراير والخميس 6 فبراير الجاري، ما هي إلا مرحلة من مسلسل محطات نضالية أخرى قادمة في ظل تقاعس الحكومة عن تحمل مسؤولياتها، وتعنتها بعدم الاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة للطبقة العاملة

النهج الديمقراطي
قضايا عمالية وحقوقية
لا بديل عن المقاومة الشعبية
4
■ العدد : 591
■ من 6 الى 12 فبراير 2025
annahjad@gmail.com

حراك شتوكة أيت باها: أوضاع مزرية ومطالب عادلة ومخرجات حوار بحاجة إلى تفعيل

في سياق الزيارة الأخيرة التي قام بها وفد من الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي إلى منطقة شتوكة أيت باها، على إثر انتفاضة عاملات وعمال «الموقف» احتجاجاً على أوضاعهم المزرية وظروف عملهم القاسية. أجرت جريدة النهج الديمقراطي العمالي حوارا مع الرفيق ادريس عدة نائب الكاتب العام للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي سلط فيه الضوء على دوافع هذه الزيارة وأبرز الملاحظات التي سجلها الوفد حول أوضاع العاملات والعمال، وعرض استنتاجاته حول الاجتماع الذي جمع النقابات بالباطرونا والسلطات.

■ ماهي دواعي الزيارة الأخيرة لوفد الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، لمنطقة شتوكة آيت؟

● بالنسبة لنا في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، كان طبيعيا أن ننحاز لانتفاضة عاملات وعمال الموقف في شتوكة ايت باها من منطلق مسؤوليتنا في تأطير العمال الزراعيين، وفي إطار واجب التضامن الذي يشكل عصب الممارسة النقابية لدى جامعتنا، إلا انه ونظرا لخصوصية الموضوع، فقد كان لزاما علينا ان ننتقل إلى عين المكان ونحتك بالعاملات والعمال المحتجين والوقوف عن كثب على أوضاعهم واستيعاب شكاياتهم ومطالبهم الخاصة ودعم المجهود الذي يبذله فرع الجامعة في شتوكة آيت باها، والمجهود الذي يبذله رفيقاتنا ورفاقنا في اللجنة المحلية لدعم عمال الموقف في مقدمتهم الرفاق في النهج الديمقراطي العمالي.

■ ماهي السمات العامة للأوضاع التي وقفتم عليها خلال هذه الزيارة؟

● من خلال تفاعلنا مع الرفاق في لجنة الدعم وخصوصا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومن خلال استماعنا المباشر طيلة أربعة أيام للعاملات والعمال المعنيين، تبين لنا أن الفقر المدقع والأوضاع المزرية للعاملات والعمال، نتيجة طبيعية لهزالة الأجور، وبؤس وخطورة بيئة العمل وتردي ظروف العيش.

■ لذا توجد الزيادة في الأجور على رأس مطالب حراك عمال وعاملات الموقف

● هي كذلك، لأن الأجور في «الموقف» بشتوكة ايت باها تتراوح ما بين 80 و90 درهم في اليوم، وهي في الغالب أقل من الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي، لذلك كان مطلب الزيادة في الأجور مطلبا مشروعا يبرره من جهة الغلاء المهول في الأسعار، ومن جهة أخرى طبيعة العمل في الموقف: بحيث يضطر العاملات والعمال لإنفاق أكثر من ثلاث ساعات يوميا، للذهاب للعمل والعودة منه، والاشتغال لمدة 8 ساعات في اليوم، مع وجوب إنجاز» لعطش» وهو أسلوب في التشغيل يفرض على العاملات والعمال إنجاز شغل يومين في يوم واحد، مقابل أجرة يوم واحد. لذا من جانبنا كجامعة نعتبر مطلب الزيادة في الأجر الأدنى ليصل الى 150 درهم يوميا، مطلبا واقعيا بالنظر لظروف التشغيل في الموقف، وهو مشروع بالنظر لظروف العمل وكلفة العيش المرتفعة.

وفي باب الأجور أيضا، رصدنا كذلك حرمان عمال الضيعات الفلاحية وكذا في عدد من محطات التلفيف، من التعويض عن العمل خلال الساعات الإضافية، وعدم صرف الساعات الإضافية بشكل قانوني في الكثير من محطات التلفيف، حيث يتم صرف 10الى 12 درهم عن كل ساعة عمل إضافية، وهذا مخالف لقانون الشغل على علاته، الذي يقدر الساعة الإضافية على أساس 16،33 درهم كحد أدني مضاف إليه زيادة تتراوح ما بين 25و100% عن كل ساعة عمل إضافية، حسب الحالات. كما وقفنا على سرقة حقيقية للأجور من طرف الباطرونا التي تؤدي الحد الادنى للأجور الفلاحي، في محطات تلفيف مصنفة في قطاع الخدمات، أي في قطاع المفروض أن يؤدى فيه الحد الأدنى للأجور المعمول به في قطاعي الصناعة والخدمات، والذي يفوق نظيره في الفلاحة بحوالي 30 دهم في اليوم، ولكم أن تقدروا حجم الأموال المنهوبة عنوة من العمال في هذه المحطات.

وعليه نرى أن المماثلة بين الحد الأدنى للأجور الفلاحي، وفرض أداء أجور العمال في محطات التلفيف وفق الحد الأدنى في الصناعة والخدمات والصناعي بشكل قانوني، وإلزام الباطرونا بأداء الساعات الإضافية. هي بعض المداخل القانونية والتعاقدية الملزمة، التي من شأنها أن تحسن دخل العمال عموما وعمال الموقف خصوصا، وتقرب إمكانية الوصول لتحقيق مطالبتهم ب150 درهم كأجر يومي.

إلا أنه وللأسف الشديد تصر الباطرونا الزراعية الجشعة على سرقة هذه الحقوق القانونية والتنصل من الاتفاق، كل ذلك يجعل هؤلاء العمال بعيدين عن نيل هذا المطلب البسيط.

■ كيف وجدتم وضعية هؤلاء الأجراء تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وظروف عملهم؟

● رغم تتبعنا كجامعة لأوضاع العاملات والعمال الزراعيين في بلادنا إلا أننا وقفنا مشدوهين أمام هول ما يعانيه هؤلاء العمال في «الموقف»، فهناك غياب شبه تام للتصريح بالعاملات والعمال لدى الصندوق، مع ما ينتج عن ذلك من تجريد لهم من الحق في المعاش والتغطية الصحية. كما رصدنا بأسف شديد حقيقة مرة مفادها أن العاملات والعمال أصبحوا مرغمين على طلب عدم التصريح بهم لدى الصندوق مخافة فقدان الدعم الشهري المباشر والتغطية الصحية (AMO تضامن) بمجرد التصريح بهم لدى CNSS ولو ليوم واحد، وهي هدية جديدة تتلقاها الباطرونا الجشعة بسبب الشروط التعجيزية للدعم المالي المباشر.

وعلى ذكر معاش الشيخوخة فقد وقفنا بشكل مريع على وجود عدد كبير من المسنات والمسنين، بين حشود العاملات والعمال في «الموقف»، وهم عمال تجاوزوا الستين من العمر دون أن يحصلوا على حقهم في المعاش. وأمام عجزهم الحي عن العمل فإن طاحونة «الموقف» سترمي بهم قريبا في دائرة التشرد.

كما سجلنا أن هناك عاملات وعمال يشتغلون ببعض محطات التلفيف لفترات تصل أحيانا الى ثمانية أشهر، لكنهم يفقدون التغطية الصحية والتعويضات العائلية بمجرد توقف النشاط الموسمي للمحطات.

وعن ظروف عملهم، تؤكد شهادات العاملات والعمال في «الموقف»، انتشار العمل بالقطعة (العطش) الذي يتعدى في الغالب طاقتهم، في غياب شروط الصحة والسلامة، ووسائل الوقاية من المبيدات. الشيء الذي يفسر انتشار أمراض الربو والعيون والحساسية الجلدية وأمراض السرطان في المنطقة. ناهيك عن اضطرار النساء الحوامل لإخفاء حملهن في غياب عطلة الأمومة، وإجبارهن على القيام بمهام خطيرة وشاقة، لم تكن تسند لهن من قبل، ولم يكن ليقبلن بها، لولا عوزهن وفقرهن.

■ يعاني العاملات والعمال المنخرطون في الحراك العمالي، من سوء شروط التشغيل من خلال «الموقف». كيف بسطوا أمامكم هذه المعاناة؟

● يشكل «الموقف» أحد أفظع صيغ التشغيل المباشر، المرفوضة بموجب التشريعات الدولية للشغل، نظرا لما ينطوي عليه من أخطار تتضاعف بسبب توحش وتخلف الرأسمال الزراعي في بلادنا واختلال ميزان القوة بين الباطرونا والعمال، وتورط وسطاء «شناقة» يغتنون من عرق وآلام العاملات والعمال، بحيث يتقاضى السمسار ما بين 10 و20 درهم عن كل عامل يجلبه لرب العمل، وقد تصل هذه العلاوة القذرة الى 50 درهم إذا ما جلب عمالا مؤهلين للقيام بمهام خاصة.

طبعا هذه العلاوة القذرة تنهب من أجور العاملات والعمال. الأمر الذي يفسر تسابق السماسرة لخدمة الباطرون، بتقديم العدد الكافي من العاملات والعمال وفي الوقت المناسب، وحشرهم في وسائل نقل غير إنسانية تؤدى إلى حوادث ينجم عنها العشرات من القتلى سنويا والمئات من المصابين والمعطوبين الذين غالبا ما لا يتم اعتبارهم ضحايا حوادث شغل.

كما يشكل العمل من خلال «الموقف» مغامرة حقيقية بالنسبة للنساء العاملات، بسبب تفشي التحرش والعنف الجنسي، والذي يصل أحيانا الى حد الاحتجاز والاغتصاب الجماعي، كما وقع لعاملات زراعيات سنة 2022.ويمثل الموقف كذلك «سوقا» حقيقية للنخاسة يعاني فيها إخواننا المهاجرون من دول إفريقيا جنوب الصحراء، استغلالا بشعا وتمييزا عنصريا في الأجر والمعاملة.

كما يمكن لمكاتب التشغيل أن تنهي الانتهاكات التي يتعرض لها العمال المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء.

■ كيف لامستم الأوضاع المعيشية للعمال والعاملات في «الموقف»؟

● مكننا لقاؤنا بهؤلاء العمال والعاملات، وكذا مع رفاقنا في لجنة الدعم وضمنهم مناضلو الجمعية المغربية لحقوق الانسان والنهج الديمقراطي العمالي في بيوكرى، من الاقتراب أكثر من واقع عيشهم، حيث تبين أن الأمر يتعلق في الغالب بعاملات وعمال نزحوا من البوادي الفقيرة التي عانت من موجات الجفاف المتعاقبة. وضمنهم الكثير من المطرودين بسبب نشاطهم النقابي، وضحايا الإغلاقات والتسريحات الجماعية غير القانونية، التي قامت في عدد من الشركات الفلاحية، وبسبب ضرب استقرار الشغل وتسييد عقود الشغل محددة المدة بذريعة موسمية النشاط الفلاحي.

وهم كذلك عاملات وعمال يقيمون في مساكن تتواجد في أحياء عشوائية فقيرة، تفتقر لأدنى شروط العيش الكريم، بل للحد الأدنى من للخصوصية: حيث تقيم أسرة بكامل أفرادها في غرفة وأحدة، مع أسر أخرى في غرف أخرى بنفس البيت، مقابل 400 الى 800 درهم شهريا، ويشكل هذا المبلغ الشهري، الشغل الشاغل لهؤلاء العمال، بحيث يصعب عليهم توفيره، خصوصا من طرف العاملات المسنات اللواتي أصبحن عرضة للتشرد.

كما تشتكي النساء، والرجال أيضاً، من خطر الاعتداء عليهم في طريقهم «للموقف»، قبل طلوع الشمس، بسبب انتشار الجريمة. وغياب الأمن في الأحياء العمالية، والممارسات المريعة والأخطار الصحية التي يتعرض لها الرُضع والجنسية التي تحدق بالأطفال، عندما تضطر النساء العاملات لتركهَم طيلة اليوم، لدى من يسمون ب»المربيات»، في ظروف غير آمنة ولا إنسانية. كما سجلنا انتشار ظاهرة تخلي الأزواج عن أسرهم، وتفشي الطلاق بسبب عجز الأزواج عن إعالة أسرهم.

هذا ناهيك عن تردي الطرق وانهيار الخدمات الصحية. وضعف مستوى التعليم وانتشار الهدر المدرسي، والانحراف والجنوح المبكر لأطفال العاملات والعمال، وانتشار استهلاك المخدرات بينهم.

■ تعرف المنطقة انتشار تشغيل الأطفال ما حجم وخطورة هذه الجريمة؟

● فعلا وقفنا أمام شهادات صادمة حول تشغيل الطفلات والأطفال بشكل واسع في المنطقة. وعلمنا بنقل أعداد كبيرة من الأطفال، الذين يقل سنهم عن 15 سنة، للعمل في ضيعات المنطقة، من مناطق نائية، منها دمنات وأزيلال وبني ملال ومراكش وآسفي والصويرة وغيرها. وإيوائهم في ظروف خطيرة وتعريضهم لسوء المعاملة وخطر الاستغلال الجنسي، واستغلالهم بشكل بشع مقابل 65 درهم في على أقصى تقدير، وهذه جائم وجنايات تقع على مرأى ومسمع من جميع السلطات ولا من يحرك ساكنا.

■ علمنا في جريدة النهج الديمقراطي بأنه وعلى إثر الحراك العمالي في شتوكة آيت باها، تلقيتم دعوة لحضور اجتماع في ولاية سوس ماسة تناول مطالب الحراك، ماذا عن مجريات ونتائج هذا الاجتماع؟

● قبل هذا الاجتماع، سبق أن تواصل وزير الفلاحة مع جامعتنا حول الموضوع في الأسبوع الأول لانطلاق الحراك العمالي في 25 نونبر المنصرم، وكان موقفنا، أن الحكومة والباطرونا مطالبة بالتجاوب الفوري مع مطالب العاملات والعمال المحتجين، وفتح حوار مع ممثليهم.

وفي 13 دجنبر المنصرم الذي صادف وجودنا في شتوكا آيت باها، انعقد اجتماع بمقر ولاية الجهة ترأسه وزير الفلاحة، وأشرف على تسييره والي الجهة، كما حضرته أغلب المكونات النقابية في المنطقة وقيادة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، وثلاث جمعيات ممثلة للباطرونا الزراعية في سوس ماسة.

وكان اللقاء مناسبة فضحنا خلالها وبالتفاصيل، الاستغلال البشع والتهميش الإجتماعي المفروض على عاملات وعمال الموقف، وحمّلنا فيه المسؤولية عن مآسي هؤلاء العمال صراحة وبدون مواربة، للدولة والباطرونا. وطرحنا مطالب واقتراحات الجامعة والعمال المعنيين ولجنة الدعم، للتخفيف من القهر الذي يخنق أنفاسهم، بتحسين أوضاعهم المادية وتمكينهم من التغطية الصحية والحق في المعاش وفي الحد الأدنى للعيش الكريم، وإنهاء مآسي التشغيل ب»الموقف».

وكان لقاؤنا كذلك مناسبة لربط أوضاع عمال الموقف في المنطقة، بأوضاع عموم الطبقة لعاملة الزراعية في بلادنا والمطالبة بإنهاء فضيحة التمييز ضدها في الأجر وساعات العمل واستمرار التنديد بموت العشرات منها في الطرقات إثر حوادث سير مروعة، وهي أوضاع لم تستطع الباطرونا الزراعية وممثلي الدولة في هذا الاجتماع إنكارها.

في ختام هذا الاجتماع تقدم وزير الفلاحة باقتراح تشكيل ستة لجان، لتدارس الأوضاع والمطالب التي تم طرحها من طرف الحراك العاملي وهي: لجنة لإصلاح «الموقف»، ولجنة حول تنظيم الوسطاء، ولجنة حول أدوار الشركات الخاصة و»الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات»، ولجنة منظومة الأجور والخدمات، ولجنة نقل العاملات والعمال، ولجنة تعزيز البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية. في ما عبر وزير الفلاحة عن التزامه وبإطلاق برنامج إصلاح الطرق والمسالك في المنطقة لتيسير إمكانية استعمال وسائل نقل آمن للأجراء، وأوكل الوزير للمدير الجهوي للفلاحة لسوس ماسة، مسؤولية الاتصال مع القطاعات المعنية والباطرونا والنقابات لتشكيل هذه اللجان، كما كلفه بتنسيق عملها، لبلورة اقتراحات حلول حول المواضيع التي تهم كل لجنة على حدة.

بعد ذلك قيمنا من جانبنا كوفد للجامعة نتائج هذه الاجتماع، بمعية ممثلي الحراك العمالي ولجنة الدعم، حيث يتبين أن اللقاء في ولاية الجهة، كان مجرد جلسة استماع لممثلي النقابات والباطرونا، في غياب ممثلي العاملات. العمال المحتجين، وأن اللجان تم إحداثها بمهام متداخلة، وبدون جدولة زمنية لعملها، وهو ما قد يجعل منها فضاءات للدردشة فقط، وأن مقترحات وزير الفلاحة لم تتجاوز الشكليات ولم تتضمن أي إجراء عملي استعجالي يؤدي الى فرض تطبيق قانون الشغل على الأقل، والتجاوب مع المطالب الملحة للحراك العمالي، وكما سجلنا باستغراب غياب وزارة التشغيل عن هذا اللقاء.

وعليه قررنا من جانبنا كجامعة، مواصلة تتبع هذه المخرجات وأثرها على أرض الواقع والضغط بكل الوسائل المتاحة للمساهمة في تفعيل الالتزامات المعبر عنها. مع مواصلة دعم حراك العمال، ومن جانبهم قرر العاملات والعمال في «الموقف»، تنظيم أنفسهم ومواصلة احتجاجهم بصيغ مختلفة حتى تحقيق مطالبهم المعبر عنها كما يلي:

. لزيادة في الأجر اليومي ليصل الى 150 درهم مع التصريح بهم لدى CNSS وتمتيعهم بالتغطية الصحية؛

. انهاء آفة التشغيل بال»موقف» وإنهاء السمسرة في عرق العاملات ولعمال عبر إنشاء مكاتب تشغيل عمومية

. توفير وسائل نقل آمنة لعاملات والعمال؛

. توفير شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل والتأمين عن حوادث الشغل والأمراض المهنية؛

. توفير دور حضانة للأطفال، ملائمة ومجانية، تضمن سلامتهم وتنشئتهم في ظروف سليمة؛

. فرض تأدية الحد الأدنى للأجور الصناعي في محطات التلفيف؛

. إنهاء التمييز بين الحد الادنى للأجور في الفلاحة ونظيره في باقي القطاعات؛

■ كلمة أخيرة لقراء جريدة النهج الديمقراطي.

● اولاً، أشكر جريدة النهج الديمقراطي على هذه الاستضافة الكريمة، ومن خلالها أقدر عاليا صمود وجرأة عاملات وعمال «الموقف» في بيوكرى وأيت عميرة، وأنوه بالدور المحوري والدعم المبدئي والعملي لرفاقنا في لجنة الدعم وفي مقدمتهم الرفاق في النهج الديمقراطي العمالي وفي الجمعية المغربية لحقوق الانسان، والرفيقات والرفاق في فرع جامعتنا ونعبر عن التزامنا إلى جانبهم على مواصلة الضغط بكافة الوسائل المتاحة للمساهمة في تحقيق مطالبهم المشروعة وندعوهم لمزيد من الوحدة والكفاح الميداني والتمسك بالعمل المنظم لأنه جدي. وبهذه المناسبة ندعو عموم العاملات والعمال الزراعي في المنطقة والجهة وعلى الصعيد الوطني للالتفاف حول الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي كنقابة ديمقراطية ومكافحة، والمساهمة مع رفاقهم ورفيقاتهم في النهج الديمقراطي العمالي، في بناء حزبهم؛ الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين كضرورة لتحقيق انعتاق الطبقة العاملة وتمكين شعبنا من مقومات الكرامة ومن سيادته على ثرواته وقراره الوطني.

بصدد الاضراب العام يومي 5 و6 فبراير 2025

شفيق العبودي

«إن الإضـراب العـام وصفـة يقترحها أشخاص ليس لديهم استعداد لمواجهة المهام المباشرة التي تواجه الطبقة العاملة» يقول فريدريك انجلز، بهذه المقولة أود أن أطرح مسألة الاضراب العام الذي دعت إليه العديد من المنظمات النقابية والتنظيمات السياسية وحتى الحقوقية بالمغرب يومي 5 و6 فبراير 2025. إذ بقدر ما نحن أمس الحاجة إلى الاحتجاج والتصدي للمخططات الطبقية التي تتهاطل علينا يوميا مستهدفة بذلك القوت اليومي لعموم الجماهير الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة وعموم الكادحين، لذلك فإنه مبدئيا لابد من الرد على مثل هكذا مخططات، والإضـراب العـام هو واحـد من أشكال الرد المتقدم، لكن بالعودة إلى تاريخ استخدام هذا السلاح (الاضراب العام) منذ على الأقل 1960م مرورا بالإضراب العام الشهير ليوم 20 يونيو 1981م الذي دعت له الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل على إثر قرار الدولة المتمثل في فرض زيـادات مرتفعة في كل المواد الأساسية من قبيل زيادة 40% في الدقيق و50% في السكر، و28% في الزيت، و14% في الحليب و 76% في الزبدة وغيرها من الزيادات الصاروخية، ناهيك عن زيـادات كانت قد فرضتها الدولة سنتي 1979م و1980م، وكان هذا الاضراب قد أدى إلى سقوط العديد من الشهداء الذين قدر عددهم بأكثر من 1000 كل مطالبهم معارضة الـزيـادات التعسفية والمتتـالـية في السلع الإستهلاكية، بالإضافة إلى مئات الاختطافات والاعتقالات، التي وصل إلى حوالي 26 ألف شخص اعتقلوا بدون محاكمة وفي شروط لا إنسانية مما أدى إلى موت العديد منهم،

ارشيف

14 دجنبر 1990م، الـذي بلغ عدد الشهداء الذيـن سقطوا خـلالـه بفـاس وحـدهـا 106 حسب ما أوردت هيئة الإنصاف والمصالحة في تقاريرها. بحيث في شهر مارس 2008 تم اكتشاف مقابر جماعية بحديقة جنان السبيل بالمدينة بفاس تظم رفات هؤلاء.

لـلإشارة كل هـذه الاضـرابـات كـان يغلب عليها الطابع الاقتصادي كالمطالبة بالزيادة في الأجور وتحسين ظروف العمل وضد غلاء الأسعار خاصة في ما يخص المواد الأساسية والمطالبة بالتشغيل للحد من تفاقم البطالة، وحماية الحريات النقابية وغيرها من المطالب. لكن الاضراب العام المعلن عنه حاليا يتعلق أساسا بالاحتجاج والرفض لمشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 القاضي بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، الذي نص عليه الفصل 29 من دستور 2011م كما سبق ونـص عليه أول دستـور سنة 1962م في الفصل 14. إذن نحن الان بصدد الاضراب العام السياسي، لذلك وجب الوقوف بشكل كبير عند هذه المحطة، خاصة وأن مشروع هـذا القانون سبق وطـرحَ سنة 2019م من قبل الحكومة التي كان يقودها حزب العدالة والتنمية في شخص سعد الدين العثماني، الـذي عـاد ليـعـارض هـذا الـقـانـون حـاليـا، ولسخرية القدر كذلك عارضه في ذاك الوقت حزب الاستقلال ومعه نقابة الاتحـاد العام للشغالين بـالمغرب الـتـي صوتت لصالحه اليـوم، وهـذا واحـد من المشاهد السياسية السريالية بالمغرب الذي يُفْقِدُ قيمة أي تنظيم وحتى مصداقيته، مما يعَزز من مقولة أن القوى الاصلاحية تتخذ من الاضراب العام شعارا من أجل تعزيز وتدعيم عملها البرلماني وامتصاص الغضب العمالي في حدود آمنة بالنسبة للنظام. إذن متى يمكن للإضراب العام أن يلعب دوره السياسي؟

أولا لابد من تعريف الإضراب السياسي الذي يُتخذ في الحالة التي لا يدافع فيها العمال عن حقوقهم المهنية والاجتماعية وحسب، وإنما عندما يتعلق الأمر بالسياسة الداخلية للدولة، من قبيل إصدار قرارات تمس الحريات العامة، وهي المناسبة التي نحن بصددها، أو قرارات خارجية تتعلق ببعض القضايا الدولية، مثل قرار الاضراب الذي شن في المغرب في سنة 1953م، احتجاجا على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد .

لـهـذا فـإن الإضـراب الـعـام يـلـعـب دوره السياسي عندما يكون أداة ضغط تستخدمها الطبقات العاملة أو النقابات أو الحركات الاحتجاجية للتأثير على القرارات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، كالاحتجاج على الـدولـة عـنـدمـا تسعى لتمرير قـوانـيـن تمس حقوق العمال وعلى رأسها الحريات النقابية، أو للمطالبة بتغييرات سياسية مثل إنـهـاء الحكم الاسـتـبـدادي واسـتـبـداله بنظام ديمقراطي وتنظيم انتخابات نزيهة، أو الحفاظ على الخدمات العامة وتحسينها ورفض القرارات التي تمس الفئات المهمشة، كما يمكن اللجوء إلى الإضراب العام من أجل الضغط على الحكومات من أجل الاستجابة لمطالب معينة مثل حقوق المرأة او الاستقلال الوطني، ولا يمكن أن يكون الاضـراب العام فعالا سياسيًا إلا عندما يؤدي إلى شلل تام في القطاعات الحيوية من الاقتصاد مثل الموانئ والـقـطـارات والمـطـارات والمـصـانـع الـكـبـرى والشركات العـمـلاقـة والإدارات الحساسة والمـرافـق الحـيـويـة والأبـنـاك، نـاهـيـك عن الفلاحين والعمال الزراعين وموظفو القطاع

> الاضـراب العـام كـأداة لتطوير الوعي الطبقي، عـلـى اعـتـبـار أنـه ليس مجرد احتجاج اقتصادي واجـتـمـاعـي، بـل وسيلة لـكـشـف الـتـنـاقـضـات بـيـن الـطـبـقـة الـعـامـلـة والـبـرجـوازيـة، مـن خـلاله يـدرك الـعـمـال وعـمـوم الشغيلة قوتهم الجماعية، ويكتسبون تجربة تنظيمية تـسـاعـدهـم عـلـى تـجـاوز المطالب المعيشية الآنية إلى وعي ثوري أعمق.

> إن الإضـــراب الـعـام يلعب دوره السياسي عندما يكون أداة ضغط تستخدمها الطبقات العاملة أو النقابات أو الحركات الاحتجاجية للتأثير على القرارات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، كالاحتجاج على الدولة عندما تسعى لتمرير قوانين تمس حقوق العمال وعلى رأسها الحريات النقابية..

ووزعـت المحاكم قرونـا من السجن على الأبرياء، حيث أن غرفة جنائية واحدة وزعت ما مجموعه 1400 سنة سجنا، وهو ما أكدته تحقيقيات هيئة الانصاف والمصالحة. ويبقى آخر إضراب عام دموي شهده المغرب هو الذي دعت إليه كل من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب يوم 14 دجنبر 1990م، الذي بلغ عدد الشهداء الذين سقطوا خلاله بفاس وحدها 106 حسب ما أوردت هيئة الإنصاف والمصالحة في تقاريرها. بحيث في شهر مارس 2008 تم اكتشاف مقابر جماعية بحديقة جنان السبيل بالمدينة بفاس تظم رفات هؤلاء.

لـلإشارة كل هـذه الاضـرابـات كـان يغلب عليها الطابع الاقتصادي كالمطالبة بالزيادة في الأجور وتحسين ظروف العمل وضد غلاء الأسعار خاصة في ما يخص المواد الأساسية والمطالبة بالتشغيل للحد من تفاقم البطالة، وحماية الحريات النقابية وغيرها من المطالب. لكن الاضراب العام المعلن عنه حاليا يتعلق أساسا بالاحتجاج والرفض لمشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 القاضي بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، الذي نص عليه الفصل 29 من دستور 2011م كما سبق ونـص عليه أول دستـور سنة 1962م في الفصل 14. إذن نحن الان بصدد الاضراب العام السياسي، لذلك وجب الوقوف بشكل كبير عند هذه المحطة، خاصة وأن مشروع هـذا القانون سبق وطـرحَ سنة 2019م من قبل الحكومة التي كان يقودها حزب العدالة والتنمية في شخص سعد الدين العثماني، الـذي عـاد ليـعـارض هـذا الـقـانـون حـاليـا، ولسخرية القدر كذلك عارضه في ذاك الوقت حزب الاستقلال ومعه نقابة الاتحـاد العام للشغالين بـالمغرب الـتـي صوتت لصالحه اليـوم، وهـذا واحـد من المشاهد السياسية السريالية بالمغرب الذي يُفْقِدُ قيمة أي تنظيم وحتى مصداقيته، مما يعَزز من مقولة أن القوى الاصلاحية تتخذ من الاضراب العام شعارا من أجل تعزيز وتدعيم عملها البرلماني وامتصاص الغضب العمالي في حدود آمنة بالنسبة للنظام. إذن متى يمكن للإضراب العام أن يلعب دوره السياسي؟

أولا لابد من تعريف الإضراب السياسي الذي يُتخذ في الحالة التي لا يدافع فيها العمال عن حقوقهم المهنية والاجتماعية وحسب، وإنما عندما يتعلق الأمر بالسياسة الداخلية للدولة، من قبيل إصدار قرارات تمس الحريات العامة، وهي المناسبة التي نحن بصددها، أو قرارات خارجية تتعلق ببعض القضايا الدولية، مثل قرار الاضراب الذي شن في المغرب في سنة 1953م، احتجاجا على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد .

لـهـذا فـإن الإضـراب الـعـام يـلـعـب دوره السياسي عندما يكون أداة ضغط تستخدمها الطبقات العاملة أو النقابات أو الحركات الاحتجاجية للتأثير على القرارات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، كالاحتجاج على الـدولـة عـنـدمـا تسعى لتمرير قـوانـيـن تمس حقوق العمال وعلى رأسها الحريات النقابية، أو للمطالبة بتغييرات سياسية مثل إنـهـاء الحكم الاسـتـبـدادي واسـتـبـداله بنظام ديمقراطي وتنظيم انتخابات نزيهة، أو الحفاظ على الخدمات العامة وتحسينها ورفض القرارات التي تمس الفئات المهمشة، كما يمكن اللجوء إلى الإضراب العام من أجل الضغط على الحكومات من أجل الاستجابة لمطالب معينة مثل حقوق المرأة او الاستقلال الوطني، ولا يمكن أن يكون الاضـراب العام فعالا سياسيًا إلا عندما يؤدي إلى شلل تام في القطاعات الحيوية من الاقتصاد مثل الموانئ والـقـطـارات والمـطـارات والمـصـانـع الـكـبـرى والشركات العـمـلاقـة والإدارات الحساسة والمـرافـق الحـيـويـة والأبـنـاك، نـاهـيـك عن الفلاحين والعمال الزراعين وموظفو القطاع العـام بكل أصنافهم وتنظيمات والمعطلين والتجار والحرفيين ونوادل المقاهي والفرَّاشة والبائعين الجائلين وغيرهم... حتى يفرض على الـدولـة الـرضـوخ للـتـفـاوض وتـقـديم تـنـازلات بشأن المطلب أو المطالب المرفوعة من قبل الداعين للإضراب العام. وهنا لابد من طرح الأسئلة البديهية وعلى رأسها هل هذه الجهات الداعية للإضراب تمثل وتؤطر وتنظم كل هؤلاء العاملين في هذه القطاعات المذكورة أعلاه؟ الحقيقة مرة جدا لأن النقابات بكل تنظيماتها لا تمثل إلا أقل من 10 % من العمال، حيث كشفت احصائيات المندوبية السامية للتخطيط أن نسبة المنخرطين في النقابات المهنية تبلغ حوالي 4 % من مجموع السكان النشطين المشتغلين، بالإضافة إلى ذلك فإن 92.8 % من الأجراء في القطاع المهيكل غير منخرطين في أي نقابة أو منظمة مهنية، الشيء الذي يضع هذا الاضراب محط شك وريبة خاصة وقد سبق في السنوات العشر الأخـيـر أن أعلـنـت نـقـابـات سـنـتـي 2014م و2015م عن إضرابات عامة احتجاجا على قوانين التقاعد الجديدة دون أن تفلح في منع تمريرها لأنها ببساطة كان إضرابات باهتة ولم ترقى حتى لتلك السابقة سنتي 1981م و1990م.

لهذا لابد من الإشارة إلى أن الإضراب العام يجب النظر إليه ليس مجرد احتجاج ظرفي محكوم بشعار (نْحَيَّدْ اللومَا عْلِيَا) بل بوصفه أداة قوية للنضال الطبقي وليس للتعاون الطبقي كما هو حاصل الان مع البيروقراطيات النقابية التي تميل للسلم الاجتماعي عوض الصراع، وبالتالي يمكن توظيفه بطرق مختلفة وفقًا للظروف السياسية والاقتصادية، لذلك علينا الانخراط فيه بوعي استراتيجي، وليس كوسيلة وحيدة للتغيير، إذ يمكن النظر إليه كما يلي:

- الاضـراب الـعـام كـأداة لتطوير الوعي الطبقي، على اعتبار أنه ليس مجرد احتجاج اقـتـصـادي واجـتـمـاعـي، بـل وسـيـلـة لكشف التناقضات بين الطبقة العاملة والبرجوازية، مـن خـلالـه يـدرك الـعـمـال وعـمـوم الشغيلة قوتهم الجماعية، ويكتسبون تجربة تنظيمية تساعدهم على تجاوز المطالب المعيشية الآنية إلى وعي ثوري أعمق.
- يمكن لـلإضـراب الـعـام أن يـتـحـول من مجرد توقف عن العمل إلى شكل من أشكال العصيان العام، بحيث يصبح تحديًا مباشرًا لسلطة الباطرونا والدولة في لحظات الأزمات الكبرى، وبالتالي قد يكون الإضراب مقدمة لانتفاضة سياسية ترغم التحالف الطبقي على تقديم المزيد من التنازلات، خاصة إذا تزامن مع تنظيم سياسي قوي ممثلا في حزب ثوري يقود العمال.
- الاضـراب الـعـام كوسيلة للضغط على السلطة الـبـرجـوازيـة وذلـك مـن خـلال شل وحدات الإنتاج والرأسمال، الشيء الذي يشكل أداة ضغط على الدولة بتحالفها المسيطر للاستجابة لمطالب العمال، سواء تمثلت في زيادة الأجور، أو تقليص ساعات العمل، أو تحسين ظروف العمل أو التراجع عن القوانين التي تضرب الحريات النقابية وفي مقدمتها حق ممارسة الاضراب .

لذلك هنا فرق كبير بين التوظيف الإصلاحي الانتهازي للإضراب العام والتوظيف الثوري له، بحيث لا يصبح الإضراب هدفا في حد ذاته، بل وسيلة لتطوير الوعي الطبقي وتقويض سلطة التحالف الطبقي المسيطر، وإعداد العمال للمهمات الكبرى.

الإضـراب الـعـام وحـده غير كـاف لإسقاط الحكومات ولا القوانين، بل يجب أن يكون جـزءًا مـن اسـتـراتـيـجـيـة أوسـع إلـى جـوار السياسي الديمقراطي التقدمي الثوري المؤطر للفعل النقابي، وهو ما ليس متوفرا بالمغرب، مما يجعل الرهان على أي اضراب عام بالشكل الحالي مجرد حركات إحماء لاعب كرة قدم احتياط يضطر المدرب للتخلي عنه بعد ذلك ويقحم بدلا عنه لاعبا اخر، وبدلا عن ذلك علينا أن نلتحم بالإضراب العام كفعل ثوري مستمر يبنى له وعليه، على أساس أن النقابي هو البداية والسياسي هو الغاية.

العرائش 03 فبراير 2025

هل أصبحت الدولة في غنى عن السلم الاجتماعي

كريم لحسن

يتميز الوضع الراهن الذي تسير فيه الدولة المغربية بتبعية مطلقة للقوى الرأسمالية الامبريالية إلى الحد الذي لا تستطيع الفكاك منها، حيث جعلتها تغرق في أزمة اقتصادية وسياسية خانقة انعكست آثارها على الوضع الاجتماعي والسياسي لمختلف الطبقات الاجتماعية المغربية والتي تغير نمط عيشها رأسا على عقب، وأدخلتها في محنة اجتماعية بكل أبعادها، وتغير المشهد العام للدولة بشكل كلي، اختفت المكتسبات السابقة وأيضا الخدمات الاجتماعية التي كانت توفرها الدولة للمواطنين، وتغير مستوى العيش وتدهور بشكل فظيع بسبب الغلاء والبطالة المتفشية الناجمة عن إغلاق العديد من الشركات والمستجدات التي طرأت على الشغل والعمل، وبتخلي الدولة ذاتها عن التوظيف في قطاعها العمومي الذي فوتته للخواص. وبالمقابل ظهرت أوليغارشيا مالية هي التي تتحكم في الاقتصاد، وذلك بدمج الدولة في نسيج النيوليبرالي العنكبوتي الذي قبض على مفاصل الدولة ورسم لها الخط السياسي خدمة للتوجه الاقتصادي والشركات والمؤسسات الدولية والأوليغارشيا المحلية التي سيطرت على كل شيء في الدولة وتخلصت من الإرث الوطني الذي تحقق وأنجز بتضحيات جسام للشعب المغربي وقواه وفي مقدمته الطبقة العاملة. وقامت أيضا بتدمير الأحزاب الوطنية واليسارية والنقابات وركنها في زاوية الصراع، ونجحت في إضعاف قوة وحركة الصراعات وماتزال تعمل على إنهاء كل حركة تتم خارج مؤسسات الدولة الرجعية التي هندست لها النيوليبرالية عبر الدوائر الامبريالية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بكونها هي من ترسم المسارات السياسية والاقتصادية للدولة عن طريق تسليم مؤسسات الدولة: الحكومة ومرافقها السياسية والاجتماعية لممثلي الأليغارشيا محليا في إطار عولمة نظام نيوليبيرالي جشع ومتوحش، وجرف كل من يقف أمامه أو يعرقل مساره الاقتصادي. وبهذا الخط الاقتصادي الذي تطور عبر مراحل أزماتها يقابله ويوازيه خط سياسي أيضا تقوده أحزاب يمينية محافظة أو ليبرالية أو شوفينية متطرفة، وبهذا التوصيف أدخلت النيوليبرالية إلى مرحلة المتوحش لأنها تقوم على القوة في تطبيق مبادئها القائمة على الربح الفاحش وتسليع كل شيء واعتبار الشعوب والأوطان مجرد أسواق استهلاكية في خدمة الأليغارشيا التي تستعمل المال والقوة للسيطرة على الدول. إن هذا الانقلاب السياسي في طبيعة النظام الرأسمالي أدى إلى التراجع عن القيم التي كان يتغنى بها في السابق (حقوق الإنسان والديمقراطية البرجوازية) وتحولت الانتخابات إلى آلية لتحريك الأحزاب اليمنية والشوفينية الفاشية ودعمها للوصول إلى الحكم (كما حدث بسوريا والسودان وليبيا وتحاول في كل مرة فرضه في أمريكا اللاتينية) لأن هذه الأحزاب تساعد على تنفيذ السياسة النيوليبرالية المفترسة. وفي هذا السياق تكرس الخط السياسي للدولة المغربية المخزنية عبر صيرورة التغلغل الرأسمال الإمبريالي بعدما نجح في إبعاد وإضعاف القوى المناهضة له، والتي كانت تسعى لبناء اقتصاد وطني يخدم مصالح الشعب بكل فئاته وطبقاته في إطار تطبيق سياسة مستقلة ونابعة من الواقع وفق برامج وطنية للقوى السياسية الديموقراطية التي تقلص دورها في المشهد السياسي العام بفعل استراتيجية اشتغل عليها النظام المخزني من أجل تصفية الإرث السياسي الوطني. ولأن هذه القوى كانت تفتقر إلى تركيز الوحدة والقوة في عملها السياسي النضالي والجماهيري وتفتقر أيضا إلى استراتيجية العمل الثوري الذي يسعى لأن يكون شريكا في الحكم، ولكن هو من يقود الخط السياسي والاقتصادي للدولة. وفي خضم هذا المسار السياسي والاقتصادي الذي تسير فيه الدولة المخزنية كانت القوى اليسارية أيضا تفتقر إلى العمل الوحدوي والمشترك بين مكوناتها حيث توسعت هوة الخلاف بينها وساهمت في تشتيت القوة النقابية وتوزعت الطبقة العاملة على هذه الأحزاب في انفصالها أو اتصالها، فتأسست علاقة التبعية بين النقابة والأحزاب، وأن هذه الأخيرة هي تكتل يعبر عن مصالح طبقة اقتصادية فضاعت الطبقة العاملة بين هذا التوزيع الحزبي الذي يستميلها في الانتخابات من أجل أصواتها خدمة لبرامجها التي تصب في نهاية المطاف في مصلحة التكتل الطبقي الحاكم. وهكذا ساهمت وتساهم إيديولوجية اليسار المتذيذب في حجب واخفاء إيديولوجية الطبقة العاملة.

وبهذا الفعل كان يعمل على تدمير ذاته عن وعي أوعن غير وعي و كانت هذه القوى الحزبية داخل الإطار النقابي تعمل على لجم وكبح أي حركة خارج تنظيمها خوفا على فقدان هيمنتها الأيدلوجية والتنظيمية، لأنها كانت تراهن على سياسة المخزن الإيجابية اتجاه القضايا الاجتماعية الديموقراطية والسياسية، وهذه نظرة سياسية قاصرة لا تتعدى حد الأنف ساهمت في تدمير النقابة، لأن البروليتاريا غير قابلة التقسيم أو التوزيع بين الأحزاب، لأنها ستنصهر في الكتلة الطبقية السائدة في نهاية المطاف، لأنها فقدت وعيها وقوة تنظيمها في تلاحمها مع اليسار الانتهازي/ البرجوازي الصغير؛ كما يفقد الجسم الساخن حرارته مع مرور الوقت باحتكاكه مع جسم بارد وهو ما يعرف بالتبادل الحراري. فيتدنى وعيها السياسي الطبقي ويسيطر على وعيها النزعة الاصلاحية والخبزية وتحول نضالها إلى نضال المؤسسات البرلمانية التمثيلية بعدما انخدعت لشعارات التوازن الاجتماعي لصالح الفئات الاجتماعية إن لم تدجن بالمرة.

> ان حدة الصراع من منظور الدولة ضعف إلى الحد الذي لا يخيفها ولا يقدر على عرقلة المسار الاقتصادي الذي يشق طريقه بإصرار. ومن هنا تتحدد مسؤولية اليسار والقوى التقدمية للعمل على الإجابة الآنية على الوضع الراهن من أجل تغييره، ولن يتحقق هذا إلا ببناء القوة المادية والتنظيمية سياسيا ونقابيا

> إن تنفيذ هذه الإجراءات أمر لابد منه وأساسي، لذا يجب البحث عن المساعد الذي يتحقق به وليس المعرقل؛ وبالتالي لا مكان مستقبلا لأي توجه معارض في الحكومة ولهذه البرامج مما يحتم على الدولة الدفع بعودة اليمين الحداثي والذي يقبل بأن يكون معبر السياسة الليبرالية الجديد في الاقتصاد ومنفذا للسياسة الخارجية للدولة المخزنية بدون أدنى تحفظ

ولأن هؤلاء الحاذقين في ترويج الشعارات الاجتماعية هم أنفسهم غير مقتنعين به في ظل هذا المسار الاقتصادي والسياسي وبكونهم لا يخططون لهذه التوجهات ولا يضعون برامجها ولكنهم يقومون بالتنفيذ لما يوضع لهم.

وبهذه النتائج أنهت الدولة المخزنية العمل الاقتصاد السياسة معا ولم تعد الدولة في حاجة لهذه الوسائط بحكم الواقع الاقتصادي الذي يخلق الخط السياسي الموازي له وبالتالي يسمح لهم بلعب دور ثانوي في الصراع وعليهم أن يقبلوا به، إذ سيطر على الحكومة ومرافقها تحالف سياسي ثلاثي يخدم التوجهات النيوليبرالية التي فرضت على الدولة حزبين هما صنيعة النظام المخزني(حزبان إداريان) وحزب تاريخي تقليدي نشأ في كنف عاصمة المخزن إبان الاستعمار وهو حليف تاريخي للقصر ذو نزعة إصلاحية معبر عن طبقة برجوازية ذات مصالح موروثة في الاقتصاد الدولة.

هذا التحالف الثلاثي الذي سلمت له إدارة الحكومة ومرافقها يقود الخط السياسي للأوليغارشية المالية العالمية والمحلية وهي من ينفذ الهندسة التي وضعتها النيوليبرالية على وجه الدقة، وتتجلى في إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية في شكلها الإداري القانوني والهيكلي وتتمثل في إصلاحات اجتماعية حداثية على المستوى الفوقي: مدونة الأسرة والتي أخرجتها بشكل متزامن مع قانون الإضراب وتتوخى من هذا الإخراج إرباك وإشغال الطبقات الاجتماعية بالأولويات وخلط الأوراق على هذا المستوى والأحداث تناقض اجتماعي على المستوى العمودي بين الطبقات الاجتماعية لإضعاف الصراع الطبقي وحجب إيديولوجية الطبقة العاملة من جهة ثانية ولإظهار الصورة الحداثية للدولة وتسويقها على المستوى الخارجي ولإزالة الحواجز الفئوية التمييزية التي تعتبرها النيوليبرالية عائقا في سوق الشغل.

وبغاية الزج بالقوى المدنية والحقوقية الحداثية واليسارية في معركة مع القوى المحافظة الدينية بالأساس لخلق الشرخ داخل المجتمع وشل كل ما يمكن أن يوحد الشعب ولو على قاعدة قومية وعالمية وجر القوى اليسارية إلى مواجهة شبح يحجب العدو الأساسي وهو الرأسمالية.

وعلى المستوى الاجتماعي الاقتصادي تقوم الحكومة المالية بإصلاحات رجعية وتشكل تراجعات تخص الاقتصاد من أجل الشغل والعمل لتطبيق المبادئ الأساسية للنيوليبرالية:

- الربح وتقليص حجم الضرائب
- تقليص الأجور
- إصلاح ودمج الصناديق الاجتماعية
- إصلاح نظام التقاعد
- إخراج قانون جديد يشمل نظام الإضراب بحيث ينزع به سلاح الطبقة العاملة التي بقي لها.

وانطلاقا من هذه الإصلاحات التي تضرب في الصميم كل المكتسبات السابقة وتحد من حرية الوجود السياسي والنقابي من أجل توفير مناخ الاستغلال للطبقة العاملة وباقي موظفي الدولة والمستخدمين.

إن تنفيذ هذه الإجراءات أمر لابد منه وأساسي، لذا يجب البحث عن المساعد الذي يتحقق به وليس المعرقل؛ وبالتالي لا مكان مستقبلا لأي توجه معارض في الحكومة ولهذه البرامج مما يحتم على الدولة الدفع بعودة اليمين الحداثي والذي يقبل بأن يكون معبر السياسة الليبرالية الجديد في الاقتصاد ومنفذا للسياسة الخارجية للدولة المخزنية بدون أدنى تحفظ وفي جوهرها تكريس التطبيع مع الكيان الصهيوني وتوفير المناخ الآمن الاستغلال .وبمجمل هذه التوجهات الكبرى التي طبعت الدولة المخزنية، أصبح شعار السلم الاجتماعي خارج سياسة الدولة التي كانت تقيم له الدولة وزنا في تحقيق التوازن السياسي مع النقابات والأحزاب، ولم تعد في حاجة ماسة إليه، لأن حدة الصراع من منظور الدولة ضعف إلى الحد الذي لا يخيفها ولا يقدر على عرقلة المسار الاقتصادي الذي يشق طريقه بإصرار. ومن هنا تتحدد مسؤولية اليسار والقوى التقدمية للعمل على الإجابة الآنية على الوضع الراهن من أجل تغييره، ولن يتحقق هذا إلا ببناء القوة المادية والتنظيمية سياسيا ونقابيا من أجل تحرير الدولة الجديدة من كماشة الأوليغارشيا المحلية والعالمية والعمل على توحيد الطبقة العاملة وتمكينها من استرداد مكاسبها وتمكينها من الوعي الطبقي وبناء حزبها السياسي القوى لتحريرها من قيود الاستغلال والرأسمال.

الحركة الطلابية: الواقع الراهن وسبل الخروج من الأزمة

خلال 24 يناير الماضي مرت 52 سنة على الحظر القانوني الذي فرضه النظام المخزني للمنظمة الطلابية التقدمية « الاتحاد الوطني لطلبة المغرب «، والذي جاء نتيجة التطور النوعي الذي عرفته هذه المنظمة بتصاعد التوجه التقدمي الثوري ضد التوجهات السائرة آنذاك نحو تعاقدات الإجماع الوطني التي كان النظام يسعى إليها استهدافا لاستدامة الاستبداد. هذه المناسبة شكلت داعيا لنا في جريدة النهج الديمقراطي لتخصيص ملف هذا العدد للحركة الطلابية .كما أن الداعي لهذا الملف، الوضعية التي تعيشها هذه الحركة منذ انطلاق الحظر العملي الذي مارسه النظام على الاتحاد الوطني لطلبة المغربي، والذي تجلى في المنع الممنهج لكل أشكال محاولات إعادة إحياء هياكل الاتحاد في كل المواقع الجامعية ، وقمع كل الأشكال النضالية للحركة حتى التكوينية أو الإشعاعية منها ، وخلق نوازع التناحرات العنيفة بين مختلف الفصائل الطلابية، وذلك لإدامة واقع هش ومأزوم للحركة الطلابية وعرقلة أية محاولة جدية لانبعاث الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. وإذا كان للقمع المخزني الدور الأساس في الواقع الحالي للحركة الطلابية ، فلا ينبغي تجاهل الواقع العام للكفاح السياسي من أجل ديمقراطية حقيقية، هذا الواقع المتميز بالهشاشة والاستكانة «للقدر»، وجد صداه في الحركة الطلابية من خلال مظاهر التشرذم والتناحر بين الفصائل السياسية والانشغال عن المعارك الحقيقية .ولأن الحركة الطلابية مقترنة بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب خصصنا المحور الأول من الملف للوضعية الراهنة لهذه المنظمة الطلابية، وأردفناه بمحور يستقرئ الظروف الذاتية والموضوعية المفسرة لراهن الحركة الطلابية ،وخصصنا المحور الثالث لإبراز ضرورة تحرك اليسار المناضل واستعادة المبادرة لانبعاث حركة طلابية جماهيرية وديمقراطية وتقدمية ومستقلة.

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وسبل الخروج من الأزمة

الحسين تيتاو

في هذا المحور الذي خصصته جريدة النهج الديمقراطي مشكورة لواقع الحركة الطلابية والإتحاد الوطني لطلبة المغرب وسبل الخروج من الأزمة، ارتأيت أن أبتعد عن الخطاب المألوف المأزوم، لكي لا أساهم في تمزيق الممزق وتشتيت المشتت، وعن التراشق الكلامي وتوزيع الاتهامات وتحميل المسؤوليات لهذا وذاك من الفصائل الطلابية، خاصة أن الأزمة أزمة جميع الفصائل وأزمة اليسار المغربي عموما.

ليس من السهل تناول موضوع شائك بحجم المنظمة العتيدة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب المدرسة الكفاحية، والتاريخ النضالي المسطر بدماء الشهداء وآهات المناضلين النشامى المعذبين والمعتقلين في زنازين النظام القائم والمطرودين.

وصعب كذلك تناول الموضوع بعيدا عن معمعان النضال الطلابي الأوطمي، من مناضلين سابقين في أوطم قطعوا مع هذه التجربة ميدانيا لثلاثة عقود من الزمن إلا من خلال ما يتابعونه عن طريق الإعلام أو بيانات أو عن طريق رفاق في فصيل وبمواقع جامعية مختلفة.

فالحركة الطلابية بطبيعتها شبابية وديناميةوحماسية في قراراتها ومواقفها وردود أفعالها، فهي معرضة دائما للتوتر بسبب صراعاتها الداخلية بين مكوناتها وفصائلها، خلال النضال ضد المخططات التخريبية وضد برامج النظام الطبقية التصفوية في التعليم، بالإضافة لواقع الطلبة أنفسهم في إيقاظ صراعات هامشية لأسباب سلوكية مرتبطة بالهوية أو الانتماء الإثني أو الجغرافي أو صراع سياسي فصائلي ينزع نحو الهيمنة بشكل استئصالي تدفعها لتتخذ منحى تناحريا دمويا.

لكن هذا لا يعفينا من المسؤولية كمناضلين سابقين بالإتحاد الوطني لطلبة المغرب وكمناضلين يساريين وتنظيمات يسارية في ما آل إليه واقع أوطم اليوم.

هذا الواقع المأزوم أسال العديد من الحبر والعديد من الحوارات والكتابات لتطويقه وإن كان ذلك مهما وإيجابيا إلا أنه لم يفض إلى ما يهدف إليه هؤلاء الغيورون على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب للنهوض به وتجاوز الأزمة، هذا الواقع لا تتحمل مسؤوليته الفصائل وحدها في الجنوح للعنف وتراكم العديد من الأخطاء، حتى نكون منصفين لهذه الفصائل المتصارعة والمتناحرة أحيانا، وحتى لا نجلد الذات أكثر.

فتراجع الإتحاد الوطني لطلبة المغرب بهذا الشكل لم يكن وليد اليوم، بل كان نتيجة الحظر القانوني وبعده الحظر العملي المفروض عليه، وهي المحاور الأخرى التي يمكن للرفاق مناقشتها في كرونولوجيا الإتحاد الوطني لطلبة المغرب وأزمتها الذاتية والموضوعية بتفصيل على صفحات جريدة النهج الديمقراطي المبادرة بفتح هذا النقاش.

فالنظام القائم والوضع السياسي العام كان له النصيب الأكبر نتيجة للتضييق والقمع الممارس من طرفه على هذا الإطار المكافح، فإعلان الحظر العملي على أوطم كان منذ يناير 1973، بعدما وضع المؤتمر الوطني الخامس عشر الحركة الطلابية في مسارها الصحيح، وبارتباط مع المد النضالي الجماهيري العارم، واهتزاز وضعف بنية النظام، وهو المؤتمر الذي لا تختلف عليه فصائل وتيارات اليسار الجذري المتصارعة اليوم كمؤتمر ناجح للمنظمة، وهو المرجع من حيث المرجعية والشرعية التاريخية لفصائل اليسار الجذري.

بمجرد إعلان الحظر وحتى قبل إعلانه، شن النظام انسجاما مع طبيعته حملة قمعية استهدفت كل مواقع وجود الحركة الطلابية، خاصة الفصائل الثورية، بالاختطاف والاعتقال وعرضها على مجموعة من المحاكمات. تصادف محكمات كبرى في حق المناضلين الماركسيين اللينينيين التي دافعوا من خلالها عن هويتهم السياسية والإيديولوجية حيث كانت الاختطافات والأحكام القاسية.

واستمر نضال الاتحاد الوطني لطلبة المغرب رغم القمع، وحاول عقد مؤتمره السابع عشر والذي لم يعقد بعد، عمد النظام من جديد بالموازاة مع القمع البوليسي إلى توظيف أدوات أخرى لقبر الإتحاد الوطني لطلبة المغرب بتأجيج الصراع داخل الحرم الجامعي، بعد أن دفع بتيارات رجعية إسلاموية يمينية ظلامية، وتشجيعها للحد من المد اليساري داخل الجامعة، وغض الطرف عن الممارسات الإرهابية التي كانت تقوم بها في حق الطلبة اليساريين.

ورغم شدة الهجوم القمعي للنظام والحظر القانوني والعملي تمكنت الجماهير الطلابية من الاستمرار في النضال من أجل تثبيت مبادئ المنظمة واستمراريتها والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين وتحقيق العديد من المطالب الطلابية.

وللبحث في سبل الخروج من الأزمة لابد من استحضار مرتكزات أساسية مشتركة بين الفصائل الطلابية التاريخية أو الفصائل الراديكالية العملية الآن في الحرم الجامعي، كمشترك ومنطلق لأي حوار فصائلي، والتي لها مشروعية من تاريخ وقوانين ومؤتمرات ونضالية أوطم.

– الإيمان الراسخ أن الإتحاد الوطني لطلبة المغرب ظل لعقود في صف القوى التقدمية والجذرية ولا يمكن بحث أزمته والحلول إلا في إطار هذا المرتكز.

– الفصائل التقدمية والجذرية هي مكونات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وهي التي أسست ووضعت مبادئه الأربعة: الجماهيرية الديمقراطية التقدمية المستقلة.

هذين المرتكزين الأساسين وحدهما كفيلان بالحفاظ على كفاحية الإتحاد الوطني لطلبة المغرب، ضد كل مد ظلامي وشوفيني أو إثني أو جغرافي متسلط على الإطار العتيد مع الاعتراف المتبادل بين هذه الفصائل والنقاش الديمقراطي في إطار وحدة – نقد– وحدة للحفاظ على النضال المشترك، الملفات المطلبية، والإطار الأوطمي المشترك، في أفق هيكلة وانتخاب أجهزته.

– الوعي بأن الإتحاد الوطني لطلبة المغرب كان طرفا لا غنى عنه في الساحة السياسية، يعادل الدور الذي لعبه جيش التحرير والأحزاب الوطنية التقدمية والحركة الماركسية اللينينية في تاريخ المغرب، كرافد من روافد هذا النضال التاريخي، ومدرسة للتكوين والتمرين النقابي والسياسي والنقاش الجدلي الفكري والسياسي والفلسفي، وتاريخ أوطم شاهد على المكانة التي احتلها، كقوة تنظيمية تتحكم في الإضرابات والاحتجاجات، والزخم النضالي الكبير الذي تعرفه المواقع الجامعية.

فالإتحاد الوطني لطلبة المغرب يؤثر ويتأثر بالنضال العام الذي تخوضه هذه القوى التقدمية والجذرية وفق الشعار الخالد لأوطم «لكل معركة جماهيرية صداها في الجامعة» قضية المعطلين وأزمة المدرسة والتعليم العموميين، وقانون الإضراب التكبيلي وغيرها من قضايا الشأن العام.

– الاستعداد والالتزام والعمل المشترك من أجل إيقاف العنف ومحاصرته. فالعنف يعكس الفشل في الحفاظ على الاتحاد الوطني الذي كان مجالا للنقاش والجدل والتنافس الديمقراطي واستحضار دائما أن المستفيد الوحيد من العنف والانقسام هو النظام.

الحد من ظاهرة العنف عبر إشاعة قيم الديمقراطية وفق مبادئ أوطم، كمنظمة نقابية مركزها الفصائل ووجهات النظر المختلفة التي تستوجب تدبير الاختلاف بشكل ديمقراطي، والالتزام بنبذ العنف وإدانته فكرا وممارسة، وأن الفصيل مهما كان حجمه هو فقط جزء من الإتحاد الوطني لطلبة المغرب الممثل الوحيد للطلبة وليس الفصيل وأن القوة في الإتحاد بنبذ الإقصاء والفكر الاستئصالي والنزوع للهيمنة.

التأكيد على أن الوضع الحالي الذي تمر منه الحركة الطلابية والجامعة المغربية يقتضي توحيد النضالات وتفجير المعارك النضالية والتركيز على توحيدها، مع ضرورة النضال من أجل إطلاق سراح المعتقلين الأوطميين والسياسيين.

دروس ومداخل من أجل استنهاض «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» منظمة موحدة لكل الطلاب المغاربة

لا بد في التعاطي مع الحركة الطلابية وأزمتها الراهنة وطرح المخارج الممكنة من منطلق تقدمي من استحضار دروس سيرورات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (أ وط م) والحركة الطلابية ومنها:

إ.ج

في سيرورة مبدأ التقدمية:

شكلت الحركة الطلابية مدرسة للتقدميين في مختلف مراحل تطورها منذ النشأة للمنظمة أوطم سنة 1956 ، ولم تكن هذه النشأة يتيمة وبدون جذور فقد كان ل«جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا» 1927 ول«أنويات طلابية» بالرباط و«جمعية طلاب المغرب» 1948 و «اتحاد الطلاب المغاربة بفرنسا»1950 ،دور مهم في التمهيد لهذه النشأة بل في نشأة وتجذير الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار ، وفي تفعيل أذرعها الثقافية والنقابية وفي تنشيط خلايا الأحزاب التقدمية في الستينات والسبعينات بفعل الدينامية الحية للشبيبة التعليمية، مما جعل الحركة التقدمية خصوصا منذ تأسيس «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» الجناح التقدمي للحركة الوطنية وبروز الأنويات الماركسية اللينينية الجذرية من داخل حزب التقدم والاشتراكية تتجذر في الأحياء الشعبية، كما ساهمت في تنشيط عملية النقاش الايديولوجي والسياسي حول البديل المنشود لنظام تبعي، ومن أجل مساهمة الحركة الطلابية في التغيير الديمقراطي الشعبي ، وحددت لنفسها موقفا من مختلف القضايا الوطنية والعربية والمغاربية والأفريقية في مختلف أدبياتها ومؤتمراتها السنوية (القضية الفلسطينية وهزيمة 1967 – فيتنام – محاربة الدور الامبريالي في أفريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط...)وكانت سندا لحركات التحرر فيها خصوصا مع الميول الجذرية للطلبة ومع نشأة أنويات الحركة الماركسية اللينينية (اليسار الجديد أو الثوري) ، وسيزداد هذا التيار قوة مع نهاية الستينات وبداية السبعينات مما جعل اليسار التقليدي يتقلص دوره تدريجيا فيها، وسينمحي مع التحول البنيوي اليميني لأحزاب «اليسار التقليدي» مع حكومة التناوب خلال التسعينات وما بعدها والابتعاد عن هموم القوات الشعبية ولو من موقع إصلاحي.

لقد مرت الحركة الطلابية بفترة قاسية من الحظر القانوني (من 24 يناير 1978 إلى سنة 1978) ثم الحظر العملي. وظل القطاع الطلابي يؤرق النظام المخزني رغم الاعتقالات والقمع في كل العقود وحتى في ظل الأزمة الذاتية.

واستمر هذا الوضع ودخلت الحركة الطلابية وأوطم في أزمة بعد فشل المؤتمر الوطني 17 سنة 1981 واستمرار الحملة المخزنية لاعتقال الطلبة بعد انتفاضة 1981 ثم 1984 حيث تم الزج بمئات الطلبة في السجون، وبدأ تدريب بعض التيارات الإسلامية وتوجيهها لشن غزوات في المواقع الجامعية لإجهاض إمكانية النهوض الطلابي التقدمي من جديد كرهان مخزني، هذا التيار الذي دخل الحركة بشكل صدامي وفي مواجهة مباشرة لأول مرة في تاريخ أوطم بالأسلحة البيضاء وبتدريب وتجنيد الطلبة وغير الطلبة في عمليات الغزو هذه والتي راح ضحيتها شهداء العنف (المعطي أوملي 1991 بوجدة ، وآيت الجيد بنعيسى في فاس 1992). وكانت هذه هي البداية الرسمية للعنف الإجرامي والقاتل داخل الحركة الطلابية وهذا معطى تاريخي.

كما ظهرت بعد ذلك الحركة الثقافية الأمازيغية والطلبة الصحراويون، وتجددت مظاهر العنف في الوسط الطلابي في بعض المواقع بين بعض المكونات الطلابية مما خلف قتلى وعاهات جسيمة ودائمة؛ فأصبح العنف يبرر بالعنف المضاد والقصاص. وشكل ذلك ظاهرة مخزية ومرفوضة ومؤسفة أضرت بالحركة الطلابية وسمعتها التاريخية.

وأصبحت الحركة الطلابية مكونة من فسيفساء جديدة من الفصائل والمكونات التي تعلن انتمائها وعملها في إطار أوطم وبدون أن تقطع نهائيا مع تاريخ أوطم وهي:

التيارات المحسوبة على اليسار والمرجعية التقدمية الماركسية والماركسية اللينينية ومنها أساسا:

- فصيل طلبة البرنامج المرحلي أو النهج الديمقراطي القاعدي
- فصيل طلبة الكراس
- فصيل طلبة المانعين أو القاعديين التقدميين
- فصيل طلبة اليسار التقدمي
- إضافة إلى تواجد لطلبة الفيدرالية والحزب الاشتراكي الموحد

التيارات الهوياتية:

- مكون طلبة العدل والاحسان
- مكون طلبة الحركة الأمازيغية
- مكون الطلبة الصحراويين

رغم كل ما استجد فمبادئ أوطم بقيت هي هي تستمد مشروعيتها من مؤتمرات أوطم إلى حدود المؤتمر 17.

في سيرورة مبدأ الاستقلالية:

كان للحركة الطلابية وجه آخر هو وجه الاستقلالية: فإذا كانت جدلية النقابي والسياسي تجعل الحركة الطلابية مكونا من مكونات حركة التحرر الوطني كما هي في كل العقود فإن الاستقلالية كانت تعني:

-الاستقلالية عن النظام المخزني أولا والتي يعتبر المؤتمر السادس ل 1961 ترسيما لها بالتخلي عن الرئاسة الشرفية لولي العهد أنذاك.

-الاستقلالية عن الأحزاب في صياغة القرارات والمواقف، فبالرغم من كون أغلبية القيادات الطلابية كانت منتمية لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلا أن الشبيبة الطلابية رفضت، مثلا، الانخراط في أوراش طريق الوحدة التي دعا لها المهدي بنبركة نفسه رغم ثقله الرمزي بسبب إشراف أطر من الجيش على تأطير الطلبة المتطوعين...

في سيرورة مبدأ الديمقراطية:

بالرغم مما يمكن أن يقال عن الصراعات بين توجهين أساسيين داخل الحركة الطلابية: يمكن اختزالهما في التوجه «الديمقراطي « وفي «التوجه البيروقراطي «، إلا أن قواعد الديمقراطية كانت تحترم عموما في كل المؤتمرات فكانت هناك تمثيلية لجميع الفصائل وكان الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وبالرغم من أن التمثيلية كانت فردية أحادية إلا أن التعبئة كانت فصائلية. وكانت هناك عمليات الابتزاز أو الانسحاب أو التهديد بالانسحاب أو الفيتو، وكان لذلك تأثير سلبي على إمكانية إيجاد أرضية وحدوية للتمثيلية النسبية القارة من الناحية التنظيمية وأرضية سياسية تحترم طبيعة الإطار الطلابي وحدوده كنقابة يجب أن تبقى موحدة ولكل الطلاب ومع ضوابط للتنافسية، كما كان فتح حلقيات للمناقشة مع الطلبة للدعاية لبرنامج الفصائل الطلابية مسألة عادية وجارية. وإذا كانت هناك مناوشات ففي الغالب لم تكن ممنهجة وكانت تأتي من الجموح الفردي كما الحال في كل حياة تنظيمية.

هذا الوضع سيتغير مع الهجوم المخزني على هياكل أوطم خلال الثمانينات ومع فشل المؤتمر 17 في فرز قيادة أوطمية موحدة لكل الطلبة مما أعطى ما يلي:

-فبالرغم من أن المؤتمر 17 (1981) أعطى تفويضا لأعضاء اللجنة التنفيذية غير المنسحبين بتسيير المنظمة والتحضير للمؤتمر الاستثنائي، إلا أن العجز عن القيام بالمهمة لأسباب موضوعية وذاتية أدى إلى غياب هياكل أوطم الديمقراطية المنتخبة. فلم يعد أوطم لها وجود «كمنظمة نقابية لكل الطلبة» في الواقع ، وأصبحت الفصائل تخوض حروب المواقع وتحاول إعطائها الشرعية الأوطمية من خلال «التعاضديات الفوقية» و«الفصائلية» التي باشرها مكون العدل والإحسان ومن خلال انتخابات وخلايا له تفتقد لمشروعية الإشراف التنظيمي في ظل غياب قيادة موحدة أو آلية تنظيمية انتقالية أوطمية يفرزها ملتقى وطني لتمثيلية المؤسسات والفصائل .

في سيرورة مبدأ الجماهيرية:

على الرغم من أن عدد الطلبة كان يتزايد من عقد لآخر خلال الستينات والسبعينات والثمانينات (انتقل من أقل من 5000 قبل 1960 ، إلى 10000 ما بين 1960 و1964 ، إلى حوالي مليون ونصف حاليا)، فإن المعارك الطلابية أخذت منحى ارتكاسيا، فإلى حدود بداية الثمانينات كانت تأخذ منحى وطنيا بدأ يتقلص تدريجيا لتتقوقع نضالات الحركة الطلابية في كنطونات وقلاع المؤسسات الجامعية المنفصلة، وبالتي لم تعد للحركة الطلابية القدرة على بلورة مواقف موحدة تقحم فيها جماهير الحركة الطلابية وطنيا وفي مختلف المؤسسات والجامعات رغم ازدياد عدد الطلبة الذي أصبح يقترب من المليون ونصف طالب وطالبة.

ورغم أن جزءا من الطابع الجماهيري قد تحقق في بعض المعارك، فإنها خاصة تلك التي تخلت عن النزعة الفصائلية الضيقة في التنسيقيات لخوض المعارك مثل طلبة الطب وطلبة الهندسة (والتي تضم مختلف الحساسيات السياسية) إلا أن فصائل ومكونات الحركة الطلابية الملتفة مبدئيا حول أوطم لم تستخلص الدروس اللازمة من هذا العمل النضالي وتأطيره من داخل أوطم.

وسيظهر الغياب الفظيع للحركة الطلابية بشكل جماهيري ومؤثر وموحد في المعارك والقضايا المفصلية مثل مناهضة التطبيع ومناهضة الإصلاح الجامعي وفي حركة 20 فبراير بفعل غياب القرار النقابي الموحد ل«أوطم».

من الأوجه المبدئية التي يجب استحضارها في الظرفية الحالية:

×مبدأ الوحدة والعمل الوحدوي: وحدة أوطم وليس الوحدة الفصائلية فقط وإعمال المبدأ الأوطمي النبيل «وحدة –نقد–وحدة».

×مبدأ التضامن: التضامن مع القضايا الطلابية بغض النظر عن الفصيل أو المكون المهيمن في الموقع.

×مبدأ لكل معركة جماهيرية صداها في الجامعة: التركيز في المرحلة على 4 قضايا أساسية :

– «الإصلاح الجامعي»

– معارك البطالة تهم خريجي الجامعة من الطلبة

– معارك مناهضة التطبيع وفي مقدمته التطبيع التربوي والأكاديمي

– معارك المعتقلين الطلبة والمعتقلين السياسيين بشكل عام...

كان هذا هو الوجه السياسي للحركة الطلابية؛ لكن للحركة الطلابية وجه آخر مهم هو ما كان يحافظ على جماهيرية الحركة الطلابية والتفافها حول الإطار، وهذا الوجه هو الوجه المطلبي حيث كانت التعاضديات الطلابية ومجالس القاطنين تتابع المشاكل التي يعاني منها الطلبة المادية والمعنوية: التسجيل – الامتحانات – المعدات – البيداغوجية – السكن والتغذية في الأحياء الجامعية– النقل ...) بالإضافة إلى اللجان الفنية والرياضية.

في سيرورة العنف في وسط الحركة الطلابية:

إن العنف هو انفلات لا ينسجم مع مبادئ أوطم ومع تقاليد الحركة الطلابية، وهذا ما يسلم به الجميع بما فيه المتورطين فيه فليس هناك، على حد علمي، ورقة أو بيان ينظر للعنف ويعتبره مشروعا بين الطلاب، لكن العنف موجود ومادي ولا يمكن نكرانه.

إن العنف في الأصل زرعه أو ذكاه النظام ويتحمل فيه المسؤولية وهو عنف سياسي من خلال الحظر العملي ومن خلال زرع الأجهزة

البوليسية والأواكس أو الأجهزة المشابهة في الوسط الطلابي. فلم يترك للأوطم مهمة تنظيم الطلبة وهي المنظمة «ذات المنفعة العامة» منذ الخمسينات من ق20.

ومن خلال كذلك السماح/غض الطرف عن إنشاء معسكرات للتدريب الميلشياتي «للجماعة الاسلامية» خصوصا في عدد من المناطق، للاستعداد لتنظيم غزوات ضد الطلاب مصحوبة بدعاية «الشيوعيين الملحدين» في نهاية الثمانينات ومن خلال غض الطرف عن العنف وعدم ملاحقة مرتكبيه أو القيام بالتفرج عليهم بدون تدخل.

إن العنف لا يمكن القضاء عليه واجتثاثه سوى بإعادة بناء أوطم وإعادة بناء أوطم هو مهمة سياسية للفصائل الطلابية وفي مقدمتها الفصائل التقدمية.

إن الهدف من سياسة العنف وسط الحركة الطلابية هو خلق عداوات وجراح بين المكونات الحديثة والقديمة للحركة الطلابية؛ جراحات أريد لها ألا تندمل ومن الصعب ترميمها لتتحول هذه الجراحات إلى تناحرات دائمة وقصاص ورد القصاص، حتى لا يتمكن العقل السياسي الطلابي الأوطمي من النهوض من جديد، ويصبح عاجزا من توحيد الحركة الطلابية ومكوناتها على أرضية المصلحة العليا للطلبة، وتوحيد الجهود لمواجهة المخططات التي تستهدف الحركة الطلابية كحركة مناضلة.

إن الحركة الطلابية كانت تعيش قبل 1981 الصراع بين الجناح البيروقراطي والجناح الديمقراطي، لكن بعد 1981 أصبحت تعيش الفراغ التنظيمي إذ من غير الممكن الحديث عن «البيروقراطية» و«الديمقراطية» خارج انتخابات شفافة وديمقراطية وهياكل وقيادات ومؤتمرات وبيانات وطنية وتصريحات باسم المنظمة الجامعة أوطم.

وجرت المياه تحت الجسر فتغيرت تركيبة الجامعة وتركيبة الفصائل بتحول الحركة السياسية المغربية. فأصبحت الجامعة تضم المكونات التالية من الناحية «الايديولوجية»:

- التيارات المحسوبة على اليسار والمرجعية الماركسية والماركسية اللينينية:
- طلبة البرنامج المرحلي او النهج الديمقراطي القاعدي
- طلبة الكراس 1 وكراس 2
- طلبة الممانعين أو القاعديين الديمقراطيين
- طلبة اليسار التقدمي
- إضافة إلى تواجد لطلبة الفيدرالية والحزب الاشتراكي الموحد
- التيارات الهوياتية :
- طلبة العدل والاحسان
- طلبة الحركة الثقافية الأمازيغية
- الطلبة الصحراويين
- .....

نكتفي بهذه الفصائل والمكونات التي تعتبر نفسها فصائل تعمل ضمن أوطم ، وهي تقتسم المواقع الجامعية وبعضها تتواجد في أغلبها أو كلها بنسب مختلفة ويقوم مكون طلبة العدل والاحسان بهيكلة تعاضديات فوقية لإعطاء نفسه شرعية الحديث باسم أوطم كما تقوم فصائل أخرى يسارية بنفس الأمر وبطرق أخرى .

في تحديد عناصر أزمة الحركة الطلابية: منذ 1981: المؤتمر 17

منذ المؤتمر 17 تعقدت أزمة الحركة الطلابية نظرا لأسباب متعددة ومنها:

×القمع وزرع مناخ الرعب في أوساط القيادات الطلابية والحظر العملي؛

×محاولات الابتزاز السياسي من بعض الفصائل: رفع سيف التهديد بالانسحاب أو الانسحاب في كل منعطف بهدف القيادة أو

التأزيم عرفها المؤتمر 15 و16 و17؛

×عدم استعداد كامل للقاعديين لتحمل المسؤولية ذلك أن التوجه داخل القاعديين الذي دعا إلى تحمل المسؤولية كان أقلية في وسط الطلبة القاعديين في المؤتمر 17؛

×تسارع عمليات القمع والاعتقالات في صفوف الحركة الطلابية بعد فشل المؤتمر 17وفي صفوف قياديها في التعاضديات ولجان الأقسام مما أثر على الوضع العام للإنجاح المؤتمر الاستثنائي؛

×ظهور المكون الإسلامي كمعطى جديد وفاعل باسم أوطم (العدل والإحسان الذي كان غائبا عن النضالات الطلابية بل ومكفرا ل»أوطم الوثنية» ليصبح فاعلا باسم الإطار ومهيكلا للعديد من «تعاضدياته» الفوقية)

×ظهور المكون الأمازيغي كذلك كمعطى جديد؛

×تفكك جسم القاعديين إلى فصائل: الكراس – الممانعين (القاعديين التقدميين) – البرنامج المرحلي (النهج الديمقراطي القاعدي) – الماويين ... هذا الوضع شتت مصادر القرار السياسي وجعلها بدون مركزية ديمقراطية تستطيع توحيد الرؤى وتذليل الخلافات والبحث عن المشترك.

لكن بؤرة الأسباب هو في عدم القدرة على بلورة قرار سياسي لتحمل المسؤولية، واعتماد التمثيلية النسبية، واستحضار الطابع النقابي لأوطم بالدرجة الأولى والأخذ بعين الاعتبار متغيرات مكونات الساحة الطلابية خصوصا منذ أواخر الثمانينات وهي أعطاب في التحليل السياسي الاستباقي.

في آفاق الخروج من الأزمة وعودة أوطم منظمة طلابية لجميع الطلاب المغاربة:

لا يظهر في الطريق سوى مخرج واحد للخروج من أزمة الحركة الطلابية وهو عودة «المنظمة الطلابية أوطم إلى الساحة» لأن الساحة الطلابية هي ساحة المنظمة النقابية أوطم وليس ساحة الفصائل، ولأن أوطم هي التي تعطي الشرعية والمشروعية للفصائل وليس العكس.

يكون الهدف المركزي هو «منظمة واحدة موحدة لكل الطلاب» وعدم تسهيل مهمة الدفع لإنشاء تنظيمات أخرى، وهذا الهدف قابل للتحقيق على أرضية الانطلاق من أن أوطم نقابة أولا ،وأن الانتماء إلى المنظمة النقابية أوطم ليس مشروطا بالانتماء إلى إيديولوجية محددة، فهو مشروط فقط بالانضباط إلى المبادئ العامة والقوانين التنظيمية للإطار النقابي ، ف 44 سنة كافية وزيادة لاستخلاص الدروس ولإعادة بناء الاصطفافات الفصائلية على أرضية المشترك وليس تكبير ما يفرق ، والمشترك هو مبادئ أوطم: التقدمية – الديمقراطية –الاستقلالية – الجماهيرية.

والمنطلق سيكون هو:

×إعادة بناء التوجه الديمقراطي التقدمي الوحدوي لتطوير أرضية ندوة 23 مارس 2010 وفي مقدمتها تعاقد جديد على مبادئ أوطم وعلى الهدف: «إعادة بناء وهيكلة أوطم الموحدة لكل الطلاب المغاربة» ونبذ العنف مبدئيا وفي الممارسة. وعلى أرضية الهياكل التنظيمية للمؤتمر 16 التي اشتغل بها القاعديون بعد المؤتمر 16.

×إطلاق دينامية نضالية وحدوية تبدأ مع الموسم الدراسي المقبل عناصرها الأساسية:

– التعبئة الموحدة للمؤتمر الاستثنائي 17 ودعوة كافة الفصائل الملتفة حول أوطم للتحضير بشكل مشترك لهذه المحطة التنظيمية المفصلية في تاريخ أوطم؛

– تدارس برنامج نضالي توحيدي من شأنه أن يقلص التناقضات إلى أقصى حد ويركز على الطابع النقابي المطلبي لأوطم.

– إطلاق دينامية للنقاش البين– فصائلي حول الملف المطلبي / الوحدة الطلابية في إطار أوطم / نبذ العنف في الوسط الطلابي ليس فقط بخلفية تحميل المسؤولية المتبادل، بل بخلفية أرضية التجاوز للعنف واجتثاثه أولا ثم حين تنضج الأمور (بعد إنجاح عقد المؤتمر 17 الاستثنائي) يمكن مراجعة المسؤوليات التاريخية في إطار مقرر حقوقي حول الحقيقة عن العنف الطلابي (عدالة انتقالية طلابية) بمشاركة هيئات حقوقية ذات مصداقية، ليصبح العنف بين الطلبة جزءا من أرشيف الماضي ما دام الكل يتنصل من المسؤولية عنه في الحاضر؛

– تحديد آليات مشتركة للإشراف على إعادة هيكلة أوطم وورقة للتحضير للمؤتمر انطلاقا من المقرر التنظيمي للمؤتمر 16 ومما يمكن إعماله من توصيات المؤتمر 17؛ واعتبار الهياكل الحالية في وضعية المنتهية مع الموسم الدراسي اللاحق لهذا الاتفاق؛

– خلق آلية مؤقتة للتحكيم بين الفصائل وإدماج مكونات حقوقية في الأمر إلى حين انعقاد المؤتمر 17 الاستثنائي؛

–الاتفاق على أنه بالقدر الذي يجب تكريس ثقافة الإنصات لكل المواقف والآراء والفصائل التي تدافع عن أوطم لكل الطلاب، فإنه لا يمكن انتظار الفصائل المترددة أو القابلة باستمرار الوضع الراهن كأنه وضع طبيعي إلى ما لا نهاية، وترك الزمن الضائع مشرعا ومفتوحا مما أدى إلى حدود الآن إلى ضياع أزيد من 4 عقود (نصف قرن؟؟ !!) من التطبيع السلبي مع غياب نقابة أوطم عن الساحة الطلابية والساحة النقابية الوطنية وللدور المهم للأوطم في الساحة المغاربية والعربية والأفريقية والدولية، وهو الوضع المطمئن للنظام ولخصوم وأعداء الحركة الطلابية؛

–إعادة طرح ملف مقر أوطم في البرنامج النضالي لكل فصائل الحركة الطلابية للتعبير السياسي على التفاف الجميع حول أوطم؛

– الاستفادة من تجربتين متميزتين لخروج الطلبة إلى الشارع من خلال محطات نضالية ضد التطبيع ومن خلال وقفة بعض الفصائل أمام البرلمان. مع تدارك أهمية توحيد هذا العمل تحت يافطة أوطم وبالمشاركة الجماعية الموحدة ما أمكن؛

– اعتبار الطلبة المعتقلين على خلفية نضالهم النقابي هم معتقلو الحركة الطلابية وليس فقط معتقلو الفصيل الذي ينتمون إليه (قد يبدو الأمر صعبا في البداية لكن لا بد من تمرين بيداغوجي ولو تدريجي في الموضوع لتجاوز الجراحات والتفاوتات الموقفية)؛

في المرحلة الأولى:

×توحيد رؤية فصائل التوجه الديمقراطي التقدمي: وعناصر هذا التقدم موجودة وملموسة في مجموعة من البيانات والأدبيات التي تدل على إدراك الأزمة وتلمس المخارج وتقديم النقد الذاتي. وهي معالم في الطريق يجب تشجيعها والدفع بها نحو الأعلى، وعقد الندوات واللقاءات المتكررة والرهان على الإنجاح الاستراتيجي وخلال هذا العمل سيظهر مدى الاستعداد الجدي للخروج من الأزمة المزمنة.

×فتح «النقاش العمومي» بين الفصائل التقدمية والهوياتية طلبة العدل والإحسان وطلبة الحركة الثقافية الأمازيغية باعتبارهم طلبة أولا، وثانيا باعتبارهم مكونا له تواجد طلابي شئنا أم أبينا موضوعه حول أزمة الحركة الطلابية والمخارج العملية لإعادة بناء أوطم في مدى زمني معقول لا يجب أن يتعدى الموسمين الدراسيين المقبلين.

×تحمل المكونات السياسية والحقوقية التقدمية مسؤولية دعم الخطوات التوحيدية وتوفير الدعم والاستشارات لها بما يقدم المجهودات ويشجع المبادرات الوحدوية على أرضية أوطم ومبادئها.

×ما العمل حين ترفض بعض الفصائل من المذكورة أعلاه الاعتراف المتبادل؟ يمكن إيجاد حلول لهذه المسألة حين انتخاب المسؤولين لكون انتخابهم يتم بصفتهم كطلبة وليس بصفتهم السياسية، وبالتالي يمكن إيجاد آلية لكي يتمثل الجميع بدون فيتو وفق الآليات التنظيمية والمقرر التنظيمي للمؤتمر 16.

×كما يجب استحضار الملاحظة التالية أن مناضلي الفصائل التي ترفض لحد الآن الاشتغال مع «المكونات الجديدة» للحركة الطلابية (المكونات الهوياتية) هي نفسها التي يشتغل وينسق مناضلوها معها في التنسيقيات وفي الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، وفي المركزيات النقابية (كدش وإ.م.ش). وهذا الاشتغال المشترك في الإطار على أرضية مبادئه لا يلغي الانتماء المختلف وحتى المتناقض إيديولوجيا أحيانا ويبقى الاحتكام إلى مبادئ الإطار وهياكله التنظيمية هو الفيصل.

إن استحضار الربط الجدلي بين النقابي والسياسي واستحضار كون أوطم لم يعد لها وجود تنظيمي مادي، وأن استبدالها بالوجود الفصائلي هو أصل الأزمة وجوهرها الحالي. واستحضار أن ما تتيحه الظرفية الحالية من معطيات ومؤشرات نضج وتقدم ولو بتفاوت لبعض الفصائل والمكونات هو المدخل لاستثمار الزمن الموضوعي والذاتي لتسريع وتيرة إعادة بناء أوطم وهياكله واتخاذ القرارات الحريئة والتاريخية.

2025-01-28

حوار الهدف مع الأسير المحرر الكاتب وأستاذ علم الاجتماع وسام الرفيدي حول لوحات «قصص المرايا» سجين صحبة الشيخ إمام

السيرة الذاتية:

وسام الرفيدي الأسير المحرر وأستاذ علم الاجتماع السابق في جامعة بيت لحم، عمل سابقاً محاضراً غير متفرغ في جامعة بيرزيت لعلم الاجتماع والدراسات الثقافية. حاصل على شهادتي ماجيستير من جامعة بيرزيت، الأولى في علم الاجتماع عن رسالته، التحولات على مكانة المرأة في الرواية الفلسطينية المعاصرة، ما قبل وبعد أوسلو، والثانية في الدراسات العربية المعاصرة.

للباحث رواية منشورة (الأقانيم الثلاثة) حول تجربة التخفي لتسع سنوات، بطبعتين في رام الله ودمشق، وقد جرى ترجمتها للإنجليزية بمبادرة من حركة الشباب الفلسطيني في أمريكا، وصدرت عن دار النشر (1804)، وحالياً يجري ترجمتها للإسبانية عن دار النشر الحكومية في كوبا. صدر له عن دار الفارابي كتاب حول (المرأة والرواية الفلسطينية بين زمنين: أوسلو والمقاومة)، كما صدر له في رام الله كتاب (حول صناعة الكتاب في فلسطين) قدم لمعرض فرانكفورت الدولي للكتاب، وكتاب (الروَاية الفلسطينية للتاريخ: تاريخ منسيّ ومكونات مشطوبة). وأخيراً صدر له عن دار الرعاة نص (قصص المرايا. سجين صحبة الشيخ إمام).

له العديد من الدراسات العلمية المنشورة في مجلات وكتب، منها «دراسات في الهوية الفلسطينية بعد أوسلو»، «القومية المتخيلة والعنف في النص التوراتي»، و«الخطاب الفكري للمنظمات غير الحكومية»، «الهوية المزدوجة للسريان الفلسطينيين».

يتفرغ الآن للكتابة السياسية في الصحافة والمواقع المحلية والعربية.

يبدو الكاتب متشابهاً كوجه في المرآة في لوحات « قصص المرايا» هو في لحظة الصمود والثبات والآخر في لحظة الارتباك والعدوان.. هل كان الأمر لديه تضحية وفداء لأنه ربطه بقضية أكبر من ذاته الشخصية، بينما بقي لدى الآخر أمراً شخصياً؟ هل منحت المرايا قوة خفية تحمل وسام الرفيدي لأن إيمانه ب فلسطين جعل إيمانه بنفسه وبحتمية النصر أقوى؟ بينما كان الأمر أضيق من هذا لدى الأعداء؟

يسر مجلة الهدف أن تستضيف الكاتب الفلسطيني والأسير المحرر وسام الرفيدي في هذا الحوار.

أجرى الحوار: محمد أبو شريفة - مدير تحرير مجلة الهدف

■ السؤال الأول: هلّا حدثتنا عن الرفيق خالد بكير/ دلايشة الذي أهديته قصص المرايا. كيف تعرفت إليه؟ وبماذا ألهمك؟ وكيف حدث ذلك؟ ومتى؟

● **الرفيق خالد بكير/ دلايشة المولود في مخيم اللاجئين الجلزون في العام 1955 عاش حياته مناضلاً بكل ما في الكلمة من معنى، منذ التحاقه بالجبهة أواسط السبعينيات. كان (ابن مخيم) بكل معنى الكلمة: ينشط ويشارك في الأنشطة الاجتماعية لخدمة أبناء المخيم، فكان يحظى بحب كل مَنْ عمل معه وعرفه، كان تأثيره بارزاً على جيل بأكمله، حتى قيل عن رفاق عديدين في المخيم إنهم (تربية أبو المجد). حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من العراق.**

منذ اعتقاله الأول في العام 1976 حتى رحيله في 2007 اكتشف المحقق الصهيوني أنه أمام مناضل لا يحرك لسانه في أقبية التحقيق تجسيداً للمقولة التربوية التي اجترحتها منظمة الأرض المحتلة (الاعتراف خيانة). وهكذا كان الرفيق في مجمل اعتقالاته. في العام 1985 وفي غمار الهجمة الواسعة على منظمة الأرض المحتلة، تعرض لتعذيب قاس ودموي استمر 5 أشهر، فكانت تجربته مأثرة في الصمود والبطولة. أعيد اعتقاله في الأعوام 1992 و 1994 و2002 وكان كما تعودنا عليه: بطلاً حقيقياً يلفّه الصمت والهدوء والتواضع، ليس صمت العاجز، بل صمت الجبل قبيل الانفجار عندما تحين اللحظة.

أمضى ما مجموعة 12 عاماً في السجون. انتخب لعضوية المكتب السياسي للجبهة الشعبية في المؤتمر الخامس 1993 ولعضوية اللجنة المركزية العامة في المؤتمر السادس في العام 2002.

لقد شرّفني العمل الثوري للجبهة بمعرفة الرفيق سنوات عديدة، ومنها سنوات الأسر منذ العام 1998–1994 حيث جمعتنا سنوات مواجهة السجان ونضالات المعتقلين الإداريين. الانتماء والصلابة وروح التضحية والمثابرة والتواضع كلها قيم ألهمتني وألهمت العديد العديد من الرفاق الذين عملوا معه وتأثروا به.

ربما أكثر ما يميز الرفيق الراحل أبو المجد هو ذلك الجمع الخلاق بين الصلابة والهدوء، في تجسيد لمقولة درويش الشعرية (يا أحمد العربي

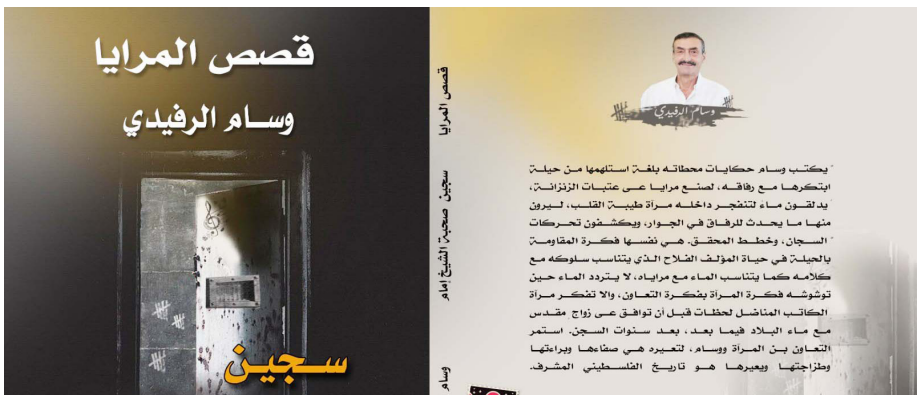

كيف جمعت هذا الفارق اللفظي بين الصخر والتفاح بين البندقية والغزالة). لقد خسرت الجبهة الشعبية برحيله رفيقاً عز نظيره فعلاً، وهذا ما عبّر عنه العديد ممن رثوه في ذكرى رحيله الأربعين، مثل المكتب السياسي للجبهة، الرفيقة ليلى خالد، القوى الوطنية والإسلامية، نقابة المهندسين، والعديد من رفاقه.

■ السؤال الثاني: من الواضح أن النص مزيج بين السيرة الذاتية والفن المتخيل. ما الرابط بينهما؟

● **للحقيقة فالنص ليس فيه (فن متخيل) فكل ما ذُكر فيه واقعي تماماً وحقيقي تماماً، ويبدو أن بعض الواقعية تبدو وكأنها فن متخيل، وهذا ما جعل الكاتب زياد خداش، يعتقد أن الفتاة اللقاوية مثلاً في النص هي فن متخيل بينما هي واقعية تماماً. حياتنا الواقعية مليئة بالصور الفنية، وفقط على الكاتب التقاطها، ويبدو أن النص نجح بذلك بدليل اعتبار بعض ما ورد (فن متخيل).**

السؤال الثالث: يتنقل شيخ الفنانين الملتزمين بقضايا الثورة والوطن والعمال والفلاحين والفقراء الشيخ إمام في قصص المرايا من الميدان إلى السجن إلى المستشفى إلى مختلف مفاصل النص، كيف تقيم استثمارك للفن الغنائي في نصك السردي؟

● **الشيخ إمام يرافقني منذ بدأت أشارك في فعاليات الشارع أواسط السبعينيات. تعرفت إليه أول مرة من إذاعة صوت الثورة من بغداد عندما سمعت أغانيه فتعلقت به ورافقني حتى اليوم، وبالتالي كان موجوداً معي في سنوات العمل السري والتخفي، في سهرات الرفاق الليلية، في الزنازين وغرف السجون، في الشوارع، في المظاهرات، لذلك كان طبيعياً أن يفرض حضوره في روايتي (الأقانيم الثلاثة) التي تسرد تجربة التخفي تسع سنوات، وكان الشيخ حاضراً فيها.**

لكل ذلك من المنطقي برأيي أن يحضر الشيخ في النص، ليس من زاوية (التخطيط للاستثمار)، ولكن من زاوية الحضور البديهي الطبيعي الذي يعكس موقعه في حياتي السياسية، خاصة أن أغاني الشيخ الثورية هي تجسيد لحياتنا الثورية كمناضلين، فمن الطبيعي أن تتغلغل هذه الأغاني في النص، لا بل تفرض حضورها على عنوانه.

■ السؤال الرابع: هل قصص المرايا تعكس شيئاً من تجربة «كنعان» في رواية الأقانيم الثلاثة لا سيما أن التجربة النضالية مكتوبة بلغة الأدب في كلا العملين؟ هل من دور مشترك بين الروايتين؟

● **الأقانيم رواية سيرة ذاتية، وفيها بعض من (متخيل فني) لا ينتهك واقعيتها، بينما (قصص المرايا) نصوص أو لوحات أو محطات أو تذكرات كما أسماها الكاتب زياد خداش في مقدمته، أما أن هناك تواصلاً بين تجربة كنعان في الأقانيم وتجربتي في قصص المرايا، فهذا طبيعي إذ يمكن اعتبار قصص المرايا استكمالاً لتذكرات أو سردية كنعان في الأقانيم، فالأقانيم حول التخفي والقصص حول حياة المعتقل وفي الحالتين الشخصية نفسها، وإن تمت صياغة تجربة الشخصية في الأقانيم بلغة (أدبية أكثر).**

■ السؤال الخامس: نلاحظ صراعات داخلية وتفككاً. ثم ضغوطات نفسية وتحدياً وحالة عاطفية بين المحطات الأربع في الرواية مما يضفي على النص حبكة تتابعية بأسلوب بسيط وغير معقد. صف لنا ذلك؟

● **سنجانب الصواب والعلم إن افترضنا أن الشخصية الإنسانية تتشكل من تناغم داخلي لا يعرف التناقض والصراع، فهذا غير واقعي وغير علمي. قلت في الأقانيم: كل منا يحمل تناقضاته، صليبه ويمشي. السؤال دائماً أي طرفي التناقض يسود في حياة الثوري: الضعف أم القوة. المرض ضعف ولكن قوة الإرادة انتصرت في المشفى، وكذلك صنوف التعذيب وحياة الزنازين صعبة ولكن الإرادة تنتصر، وحلول عيد ميلاد ابنتي وأنا بعيد يقهر ولكن القهر تحول لتحد بتنظيم الاحتفال في الأسر. ومثلها رسالة شهد لخالد التي لم تضعف خالد بل استثارت فيه، مع عاطفته لابنته، روح التحدي. وهكذا دواليك، نحسم تناقضاتنا لصالح الشعب والثورة والإرادة ونمضي، لتنشأ تناقضات جديدة ولنحسمها من جديد، وهكذا تمضي حياتنا.**

■ السؤال السادس: هل تعتقد أن قصص المرايا هي انعكاس لتجربة فترة منتصف السبعينيات وما بعدها وحتى الوضع الراهن؟ أم أنها فقط تحاكي ذاك الزمن؟

● **لا يعرف التاريخ القطع بين المراحل بل تشابك وتداخل ديالكتيكي، وهذا ما يفسر مثلاً أن أغنية (شيد قصورك على المزارع) ما زالت تُسمع في المظاهرات والاعتصامات حتى الآن، كما حضور الشيخ في النشاط الحالي لجيل العقدين الأول والثاني من الألفية. فتجربة السبعينيات والثمانينيات كنز حقيقي في تاريخ الحركة الوطنية، وكل فعاليات اليوم هي بمعنى ما امتداد لهذا التراث بنكهة ما بعد الألفين والظروف المستجدة، فالزنازين هي هي وقيم التحدي ما زالت موجود، وكذا التمسك بالحياة والحلم رغم فاشية الصهاينة الذين يسعون لانتزاع الحلم من دواخلنا، هذا كان عبر تاريخ شعبنا وهو ذاته في السبعينيات واليوم.**

■ السؤال السابع: في تحليلنا للرواية نجد أن ثمة عملية تصاعدية لنشوء وتطور الإنسان القادر على بناء وتطوير الثورة، إلى أي مدى يمكن القول بأن النص يتفاعل مع مفردات البيئة السياسية والاجتماعية الفلسطينية؟

● **لنتفق بداية على قضيتين: أولاً أنا لا أعتبر ما كتبته رواية حسب مفهوم الرواية كجنس أدبي، وثانياً من حق القارئ، بعد صدور النص، أن يقرأها بالطريقة التي يتذوقها ويستشعرها، فلا قيد عليه في تصنيفه لها رواية. أنا أراها نصاً، لوحات، خواطر وذكريات.**

أما عن أنه نص يتفاعل مع البيئة فبالتأكيد. بيئة الأسر مثلاً فرضت تفاصيلها على مفردات النص وتفاصيله، كما بيئة المشفى والحراس، كما سلوك ضباط التحقيق، وأخيراً بيئة فعاليات السبعينيات الشعبية وشعاراتها: (اخرس اخرس لا تتكلم عن الإدارة الذاتية....)، وشوارعها ومدارسها.... فتلك بيئة الفعاليات السياسية والشعارات والمطالب كلها تتجسد في النص. تلك ميزة النص التذكري إن اعتصم بناصية الإخلاص للتاريخ وأعتقد أن النص فعل ذلك.

■ السؤال الثامن: هل يمكن للأدب أن يلم بمراحل الثورة الفلسطينية المعاصرة؟ لاحظنا إنتاجاً أدبياً غزيراً في العقود الماضية منها ما هو مكرر، ومنها ما هو مباشر، ومنها ما هو دون الطموح، والقليل منها يمكن تصنيفه إبداعاً أدبياً؟ هل هذا صحيح؟

● **بالتأكيد، وتلك عظمة أدباء مثل كنفاني ودرويش والعلي، فكلهم وغيرهم أدباء تفاعلوا بطريقة إبداعية مع تاريخ شعبنا ونضاله و(أرّخوه) بمعنى ما، مع أن الأدب ليس تأريخاً بالنهاية.**

أما حول الإنتاج الأدبي الحالي، فلنتذكر الراحل الشاعر زكريا محمد والروائيين إبراهيم نصر الله ومروان عبد العال وروائيين أسرى مثل كميل أبو حنيش وباسم الخندقجي، لنكون أمام إبداع حقيقي، فماذا يمكن اعتبار الملهاة الفلسطينية مثلاً لنصر الله إن لم تكن إبداعاً حقيقياً يلم بمراحل الثورة والقضية؟ تماماً كما يمكن اعتبار ثلاثية رجال في الشمس وعائد إلى حيفا وما تبقى لكم عند كنفاني، وكذلك مشروع عبد العال الذي يتواصل فيمرحل اللحظة الحالية إبداعاً، ومثله الخندقجي في رواية قناع بلون السماء.

■ السؤال التاسع: السردية الفلسطينية تتقدم على مستوى العالم جراء حرب الإبادة البشرية التي يقوم بها الاحتلال الصهيوني. كيف يمكن أن يقدم الأدب الفلسطيني هذه السردية؟

● **ببساطة على الأدب أن يحايث السردية الفلسطينية السياسية والتاريخية، محايثة فنية بعيدة عن المباشرة الخطابية المملة، أو الاستثمار التجاري كما بتنا نلحظ اليوم عند بعض (الكتّاب). في تفاصيل حرب الإبادة ملايين الوقائع التي يمكن صياغتها فنياً، في الرواية والقصة القصيرة والشعر والرسم والفيلم، وقائع على المبدع أن يعالجها فنياً لإظهار حقيقة البعد الإنساني للضحية والبعد المجرم الفاشي للصهيوني، مع الحذر من الوقوع في مطب (بكائية الضحية) على حساب بطولات الضحايا، وتلك (بكائية) تسود أحياناً في الخطاب بطريقة تشوه نضال شعبنا، فنحن وإن كنا ضحايا، إلا أننا مقاومون وصامدون.**

■ السؤال العاشر: ماذا أردت أن تقول من خلال هذه الرواية مسيرتك الذاتية؟ أم مسيرة الفلسطيني الثائر؟

● **كل تجربة ذاتية هي بنت سياقها وتنبت من رحم التجربة الجماعية، فنضالات الطلبة في السبعينيات تصهر التجارب الفردية فيها، وتجربتي واحدة من تجارب الآلاف من الطلبة ولا تنفصل عنهم، بالضبط كما تجربة الزنازين ونضالاتها، وتحدي الضعف والتعذيب وظروف الأسر. ما تقوله نصوص (قصص المرايا) هو بالضبط تجربة ذاتية ضمن تجارب المجموع الفلسطيني الوطني وفي سياق النضال ضد المشروع الصهيوني، بالضبط كما فعلت (الأقانيم الثلاثة).**

نشر في مجلة الهدف العدد (67) (1541)
عن بوابة الهدف

الراية البيضاء لن ترفع، الانتصار والصمود مقدمة الانعتاق والتحرر

بعد 15 شهر من العدوان المغرق في الهمجية، تم انتزاع اتفاقية وقف إطلاق النار (بضغط أمريكي على نتنياهو) بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني مع صفقة التبادل لمدة 6 أسابيع كمرحلة أولى، دون تنازلات جوهرية من طرف المقاومة. بعد إدمان حكومة نتنياهو خلال فترة الحرب على إتباع مناورات مكشوفة لإجهاض كل مشاريع التهدئة، والدعوة لوقف الحرب، بما في ذلك مشروع التهدئة الذي قدمه بايدن للرأي العام في 31 ماي 2024، على أنه اقتراحات «إسرائيلية»، وتبناه مجلس الأمن لاحقاً في قراره رقم 2735 (10/6/2024)، ووافقت عليه حماس في 2 يوليو الموالي، بل على العكس من كل هذا، وخلافا لآلية «الوقف الفوري والتام لإطلاق النار» في المرحلة الأولى لذلك القرار، و«الوقف الدائم للإعمال العدائية» في مرحلته الثانية، واصل نتنياهو التصعيد في محاولة لتوسيع دائرة الحرب، ونقلها إلى مرحلة جديدة، لتطال الإقليم كله بالعوان على لبنان واليمن... وتوسيع عملية الاغتيالات الجبانة لقيادات المقاومة، وانكشفت نواياه في احتلال القطاع، وطرد سكانه وتهجيرهم (اجتياح رفح وممر فيلاديلفيا...)، في سياق مشروع إقامة «دولة إسرائيل الكبرى». كل ذلك بتغطية سياسية ودعم أمريكي مطلق ومفضوح، مع تحميل المقاومة المسؤولية بدعوى عدم التجاوب!!؟

عبدالواحد ناجم

رايات النصر ترفرف والراية البيضاء لن ترفع

وقف إطلاق النار يعتبر انتصارا تكتيكيا جبارا بالنظر لحجم القوى الغاشمة المساندة للعدو بلا حدود ولا ضوابط. مع أن مقدمة الانتصار تكشفت منذ المنطلق الأصلي يوم 7 أكتوبر 2023 الذي شكل نموذج غير مسبوق في تاريخ الشعوب المضطهدة وكشف هشاشة الكيان الصهيوني وترسانته العسكرية الاستخباراتية كما عرى المنظومة الإمبريالية ودعايتها في الريادة التكنولوجية والعسكرية، بفضل النفس الطويل الذي ميز مرحلة التحضير في ظل الاختلال الكبير في موازين القوى والحصار الشامل والدائم للقطاع، وبحكم التكتم على العملية لآخر لحظة وجرأة ونجاح التنفيذ ورمزية موعد العملية.. كما أن تجاوب حركات المقاومة وسرعة الإسناد ساهمت بدورها في تشتيت قوى الأعداء وإضعاف قدراتهم...

مؤشرات الانتصار الأسباب والنتائج

على مستوى المسارين بالقطاع ولبنان:

في هذه الحرب استعمل العدو كل ما أمتلك وما تم تزويده به من طرف الأمريكان والغرب الاستعماري من أسلحة دمار بهدف «محو المقاومة في غزة»، واستعادة أسراه بالقوة، وتدمير بنية القطاع التحتية والمؤسسية، وتهجير سكانه، وتحويله إلى حزام أمني للكيان الصهيوني، وتحولت الحرب العدوانية الثأرية إلى مسلسل متواصل وشامل من جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية (المجازر وحمامات الدم والتدمير الكلي للبنى التحية والمرافق الحيوية... لجعل القطاع أرض غير قابلة للحياة)، مع مشروع تهجير الغزيين خارج القطاع بتوريط الرجعيات الاقليمية مع «الحلفاء» وكان الميناء العائم قرب سواحل غزة الذي أقامته الإدارة الأمريكية بدواعي إنسانية حسب زعمها وبغرض الترونسفير حسب كل المراقبين والقوى الفلسطينية... لكن الأمواج هشمته وجرفته بعيداً، وتبدد المشروع بفضل الطبيعة التي ساهمت بدورها في افشال مخططات الامبريالية والصهيونية بالمنطقة وانتصار الشعب الفلسطيني...

بدل ذلك القضية الفلسطينية أصبحت على جدول أعمال المجتمع الدولي بعدما كانت مهمشة، ونالت تعاطف واسع من طرف الرأي العام العالمي وخاصة داخل الأوساط الشابة. إضافة إلى انتصار سردية الشعب الفلسطيني على البروبغاندا الغربية الصهيونية خاصة على مستوى الاعلام الجديد رغم كل محاولات العرقلة التي مارستها الجهات المسيطرة منصات التواصل الكبرى والاعلام التقليدي..

الوقائع المادية للانتصار

بعد مدة ليست باليسيرة تأكد بأن أهداف الحرب المعلنة والسرية لم تتحقق، حيث بدا التناقض واضحاً بين شعار رئيس الحكومة الفاشية، تحقيق ما يسميه «النصر المطلق» من خلال القضاء على المقاومة، واعتقال قادتها وإنهاء حكم حماس بالقطاع، مع استعادة أسرى 7 أكتوبر بالقوة. في الوقت الذي تؤكد فيه القيادة العسكرية أنه لم يعد لديها في القطاع، أهدافاً ذات قيمة عسكرية ذات شأن، وأن على القيادة السياسية الوصول إلى اتفاق، ينهي الحرب ويعيد «جيش» العدو إلى ثكناته، ويعود جنود الاحتياط وضباطهم إلى الحياة المدنية.... ناهيك عن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية والمالية (22 مليار دولار فقط كمعونات من الإمبريالية الأمريكية) مما حول الكيان إلى عبئ على الغرب الإمبريالي.

هكذا وبفضل الصمود وبتوقيع الاتفاق دون تنازلات جوهرية فقد تم إفشال كل المخططات الصهيو أمريكية للمنطقة.

فمن عوامل صمود الشعب والمقاومة التي ساهمت بشكل قوي في هذا الانجاز نذكر:

–1 صلابة الجبهة الفلسطينية التي انصهرت في بوتقتها إرادة الشعب مع المقاومة.

–2 الدور المؤثر سياسياً وفي الميدان لجبهات الإسناد (اللبنانية والأمنية والعراقية..)، التي كانت فاعلة على نحو متواصل منهجياً.

–3 فقدان العدو لحصرية امتلاك قوة الردع، التي ثُلمت على نحو مُعيب بالنسبة له على يد اختراق عملية «الطوفان» لكل الخطوط الحمر في ساعات الحرب الأولى، تلك القوة الردعية التي كانت تمنحه – فيما مضى – ميزة التفرد والتحكم بقرار التصعيد والحسم السريع...

–4 التفاعلات الخارجية متعددة الصيغ والأشكال، من حركة الشارع مروراً بمواقف بعض الحكومات عبر العالم (وحتى الغربية منها)... فلأول مرة يتشكل تحالف من عدة دول لإنهاء الإفلات الصهيوني من العقاب. وقد انطلقت عملية الملاحقة القضائية للعناصر الإجرامية بالجديد من الدول بعد قرار الجنائية الدولية في محاكمة نتانياهو وغالانت...

كما أعلنت 9 دول تأسيس «مجموعة لاهاي» للعمل على إنهاء «الاحتلال الإسرائيلي» لأرض فلسطين ودعم حق الفلسطينيين في تقرير المصير وتنسيق الجهود للتصدي لانتهاكات «إسرائيل» للقانون الدولي.

حيث تم الإعلان عن تأسيس المجموعة في مؤتمر عقد بمدينة لاهاي في هولندا مساء الجمعة 31 يناير 2025، أعرب خلاله ممثلون للدول التسع وهي جنوب أفريقيا وماليزيا وكولومبيا وبوليفيا وكوبا وهندوراس وناميبيا والسنغال وجزر بليز، إعلان عن رفض الالتزام بالصمت إزاء الجرائم التي ترتكبها «إسرائيل».

ورغم طول مدة الحرب العدوانية الجد مفرطة في الوحشية ورغم المعاناة التضحيات البطولية للشعب الفلسطيني الغير مسبوقة في تاريخ البشرية لكن بصموده الخرافي استحق النصر وأظهر حقيقة الكيان الذي ليس إلا أداة فية خدمة المشوع الامبريالي وغير قابل للحياة دون دعم مطلق وإسناد مباشر سياسي وعسكري ومالي... فالنتيجة السلبية على الكيان كانت مؤثرة:

– التصدعات في ما يسمى «الجبهة الداخلية» للعدو، التذمر الواسع من طريقة إدارة الحرب، من الاعلاميين والسياسيين وحتى «الخبراء العسكريين والأمنيين». حيث جاء استطلاع الرأي الذي أجرته «معاريف» خلص إلى أن 4 في المئة فقط من الصهاينة بالكيان يعتبرون أن الحرب حققت انتصارا.

– الركود الاقتصادي

– النزوح والهجرة المضادة

– العزلة السياسية...

– لأول مرة في تاريخ وجده يتعرض لحصار بحري خانق بفضل الموقف اليمني المشرف.

وبالمقابل اعتبرت قوى المقاومة ومناصريها بإجماع أن الانجازات مهمة وعظيمة رغم التضحيات الجسام.

طوفان العودة كان أكبر دليل وتلازم المسارين أكد أن وحدة المصير تتطلب وحدة مشروع المقاومة..

بالنسبة للجبهة اللبنانية حاول العدو التحايل على اتفاق وقف إطلاق النار على أساس القرار الأممي 1701(2)، واستمر في عدوانه على الجنوب بعد انقضاء مدة الستين يوم لكن جمهور المقاومة أحبط غاياته.

فكانت عودة أبناء الجنوب اللبناني الى قراهم وبلداتهم ومدنهم في اليوم 61 مواجهتهم للجنود الصهاينة بصدور عارية، إيذانا بالفشل الذريع لأهداف العدوان ولحرب الإبادة الجماعية ومشروع التهجير والتدمير في غزه ولبنان.

فباتت العودة في المسارين الفلسطيني واللبناني بالإضافة لكونها تأمين لمكسب النصر فهي تأكيد على نجاح خيار المقاومة وصمود الشعبين وتصد مباشر لصفقة ترامب الثانية التي دعا فيها لتهجير ابناء غزة وإفشالا للمشاريع الامريكية و«الاسرائيلية» التوسعية والتصفوية... وتوأمة العودة والتزامن صارت دليل على المسار المشترك للشعبين الفلسطيني واللبناني وملحمة أسطورية على طريق القضاء على الاحتلال وتحقيق الانعتاق والتحرر الشامل والكامل. وتحرير ما تبقى محتلا من أرض الجنوب اللبناني ومن أرض الجولان السوري والاراضي المحتلة بعد سقوط نظام البعث..

والتنظيم المحكم الذي تمثل في الترتيبات المبهرة مع احتضان الفلسطينيين البطولي لمقاومتهم كما برز بشكل جلي في عملية تسريح الرهائن خاصة إبان تسليم الدفعة الرابعة من الأسرى الصهاينة في قطاع غزة ضمن المرحلة الأولى من «صفقة طوفان الأقصى» لتبادل الأسرى، أعطى رسالة واضحة لليوم الثاني... حيث بدت عناصر المقاومة كجيش مكتمل خلال تسليم الأسير الأميركي كيث سيغال...

ختاما: الحذر واجب واليقظة ضرورية

نظرا لطبيعة العدو وداعميه، حيث أفادت رويترز عن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية، يوم الثلاثاء 4 فبراير، بأن ترامب ونتنياهو بحثا خلال الزيارة الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، حيث ركز ترامب على «تحرير جميع «المحتجزين» وضمان عدم قدرة استمرار حماس في الحكم». وفي نفس السياق أعلن ديوان نتانياهو بأن «إسرائيل» تستعد لإرسال وفد من المختصين إلى الدوحة في نهاية الأسبوع لمناقشة التفاصيل الفنية المتعلقة بمواصلة تنفيذ اتفاق غزة.

وعند عودته من الولايات المتحدة عقد نتانياهو اجتماعاً للمجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابنيت) حول مواقف «إسرائيل» بشأن المرحلة الثانية من الصفقة والتي ستوجّه المفاوضات المستقبلية. وهو ما يعني أن نتانياهو ألزم بإتمام الصفقة.

وعن لقائه في واشنطن مع مستشار الأمن القومي الأميركي مايك وولتز ومبعوث الرئيس الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف، قال نتانياهو بأن اللقاء كان إيجابياً. مما يتطلب توخي الحذر، لأنهم يرغبون في تحقيق أهداف الحرب بأساليب ملتوية وخسيسة كعادتهم.

هوامش:

(1) كتاب «في الحرب والمقاومة»، الصادر مؤخرا عن المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات. يحمل الرقم «47» في إطار سلسلة «الطريق إلى الاستقلال»، يتناول بالقراءة والتحليل دلالات الاختراق الكبير «طوفان الأقصى»، وتداعيات حرب الإبادة الصهيونية، تتوزع موضوعات الكتاب على أربعة فصول، أولها «في قلب الطوفان» يتناول في أحد مواضيعه «سقوط العقيدة العسكرية الإسرائيلية».

(2) قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701، المتخذ بالإجماع في 11 غشت 2006. إثر حرب يوليو/تموز بين المقاومة اللبنانية والعدو الصهيوني.

بيان المجلس الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي

تحت شعار «نضال شبيبي وحدوي ومنظم، سبيلنا لتحقيق الشغل القار والتعليم الجيد والحرية والكرامة لكل الشباب، وإسقاط التطبيع»، عقد المجلس الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي دورته العادية يومي 11 و12 يناير 2025 بالرباط. حملت هذه الدورة اسم «دورة زبيدة خليفة وعادل الأجراوي شهداء القضية الفلسطينية».

وبعد مصادقة عضوات وأعضاء المجلس الوطني على مشروعي التقريرين السياسي والمالي، ومختلف مشاريع الوثائق المقدمة من طرف المكتب الوطني، والتداول في المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا في تفاعل مع المحيط الإقليمي والعالمي نسجل ما يلي:

على المستوى الدولي والإقليمي:

– إستمرار حرب الإبادة الجماعية التي يشنها العدو الصهيوني على قطاع غزة وإمعان الكيان في القتل والتخريب واقتحام المدن في الضفة الغربية بإشراف الإمبريالية الأمريكية وإسناد الأنظمة الرجعية.

– صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة في الدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية على الأرض وفي جولات المفاوضات حول اتفاق وقف العدوان.

– تطاول الكيان الصهيوني على الأراضي السورية وتدمير المقدرات العسكرية واللوجستية للشعب السوري في ظل سكوت مريب للجماعات الإرهابية المتحكمة حاليا في مفاصل السلطة الجديدة والدول العربية والمنتظم الدولي.

– تفاقم الأزمة الاقتصادية التي ترخي بظلالها منذ سنة 2008 والتي تعززت بتبعات جائحة كورونا والحرب الروسية الاوكرانية والتي تتمظهر من خلال الركود والتضخم والحرب التجارية ورجوع السياسات الحمائية خاصة في اوروبا وأمريكا لمحاصرة اكتساح الصين لأسواقها.

– الخروج المذل للإمبريالية الفرنسية من دول الساحل الافريقي وتصاعد الصراع الدولي حول الموارد ومناطق النفوذ بالقارة الإفريقية.

على المستوى الوطني:

– تفاقم معضلة البطالة و استفحالها في صفوف النساء والشباب حاملي السواعد والشواهد وافتقار الدولة لحلول فعالة تحد من عجز الاقتصاد على خلق فرص شغل واكتفاءها بإطلاق وعود غير ذات مصداقية من قبيل خلق مليون منصب شغل أو برامج للعمل المؤقت كبرنامج أوراش.

– استمرار تفشي الفساد والرشوة حيث فقد المغرب وفق التقرير الأخير لـ «الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها»، 24 رتبة خلال الخمس سنوات الأخيرة في مؤشر مدركات الفساد، ليحتل سنة 2023 الرتبة 97 من ضمن 180 دولة مع إعتراف التقرير بالطابع البنيوي لواقع الفساد والرشوة.

– استفحال الاحتكار وتضارب المصالح واستغلال النفوذ السياسي والاقتصادي للاستحواذ على الصفقات والمشاريع العمومية.

– استمرار سياسة «عفا الله عما سلف» وتكريس الافلات من المحاسبة في حق المتهربين من الضريبة وأصحاب الاموال والاصول المخفية في الخارج.

– تزايد الهجوم على الحقوق والحريات وحملات التشهير واستمرار المتابعات في حق النشطاء والمناضلين والصحفيين والهجوم على حرية الرأي والتعبير والتضييق على الحق في التنظيم والتظاهر السلمي.

– تجدد العنف الطلابي المدان في جامعة تطوان وتسجيل شجب القوى الشبابية التقدمية له والدعوة لمحاصرته وتسييد قيم ومبادئ النضال الطلابي الأصيل.

– الإمعان في تعميق التطبيع مع الكيان الصهيوني في شتى المجالات ومتابعة 13 من مناضلي الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بسلا والحكم عليهم إبتدائيا بستة أشهر موقوفة التنفيذ وغرامة 2000 درهم لكل منهم ومناضل حركة BDS إسماعيل الغزاوي الذي حكم بسنة سجنا نافذة.

– الهجوم على الحريات النقابية والمضي في الإجهاز على الحق في الإضراب وتخريب أنظمة التقاعد ومزيد من المرونة في مدونة الشغل ضدا على حقوق الشغيلة.

إننا في المجلس الوطني للشبيبة، وبعد وقوفنا على كل هذه المستجدات التي طبعت الفترة الماضية، وإذ نحيي نضالات شعبنا المغربي فإننا نعلن ما يلي:

– تضامننا مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وكامل التراب الفلسطيني الذي يتعرض منذ سنة ونيف لأبشع إبادة جماعية على مر التاريخ البشري وأمام مرأى ومسمع المنتظم الدولي بمشاركة الولايات المتحدة وصمت مخزي للأنظمة العربية والمغاربية الرجعية، مع تثمينه لقرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرتي اعتقال في حق مجرمي الحرب نتنياهو وغالانت ودعوة المنتظم الدولي والحكومات إلى احترام هذا القرار وتنفيذه.

– تضامننا المبدئي مع كل المناضلين والنشطاء والصحافيين والمواطنين ضحايا الهجمة القمعية المخزنية على الحقوق والحريات.

– استنكارنا للهجوم القمعي المخزني الذي جوبهت به نضالات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب موقع تازة، وما ترتب عنه من متابعة الرفيقة يسرى الخلوقي والرفيق محسن المعلم في حالة اعتقال، ومطالبتنا بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين إثر هذا القمع، وإسقاط كافة المتابعات القضائية المتخذة في حقهم/ن، والتي تؤكد بالملموس مرة أخرى أن النظام المخزني الفارق في الفساد والريع والتبعية والاحتكار لا قدرة له على تلبية مطالب الشبيبة المغربية المفقرة، ولا جواب له على الحركات الشعبية المتعددة سوى القمع والتخوين والمماطلة.

– إدانتنا للعنف الطلابي الذي شهدته المواقع الجامعية خلال هذه الفترة (تطوان، القنيطرة..) مهما كان مصدره ومبرراته واعتبارنا أن الجامعة فضاء للعلم والثقافة والنقاش الديمقراطي ونشر الوعي ودعوتنا لفضح مرتكبيه ومطالبتنا بإطلاق سراح معتقلي تازة وتطوان وبإسقاط المتابعات المتخذة في حقهم.

– تهنئتنا للشعب المغربي بمناسبة حلول السنة الأمازيغية الجديدة 2975، التي تتزامن مع يوم 13 يناير 2025، ونحيي في هذا الصدد كافة الديمقراطيات والديمقراطيين في الحركة الامازيغية على انتزاع أحد حقوقهم المشروعة المتمثل في جعل رأس السنة الامازيغية يوم عطلة مؤدى عنه، مع دعوتنا إلى تكثيف النضالات و توحيدها لتحقيق مطالب إسقاط قوانين الاستيلاء على أراضي الجموع ومصادرة المياه التي ورثتها القبائل منذ قرون وتوحيد كافة القوى المؤمنة بعدالة القضية الامازيغية للنضال وفرض تحقيق باقي المطالب المشروعة.

– إشادتنا بالمعارك النوعية المتصاعدة للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب في العديد من المدن المغربية (الناظور – فاس – سيدي يحيى الغرب – واد أمليل – بني بوعياش – تاونات – قرية با محمد..) وتجديدنا دعوتنا كافة المعطلي/ات للانخراط في صفوف الجمعية الوطنية، واستعدادنا الدائم والمبدئي للانخراط في كافة المعارك المقررة من طرف هذا الإطار العتيد.

– رفضنا لمحاولة الحكومة الطبقية تمرير مشروع القانون التنظيمي المجرم لحق الطبقة العاملة في الإضراب، ودعوتنا للانخراط في مختلف المبادرات الشعبية الرامية لإسقاطه لما يشكل من خطر حقيقي غير مسبوق وعلى رأسها المسيرة الوطنية بتاريخ 19 يناير بالرباط.

– تضامننا مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ورئيسها عزيز غالي على وجه الخصوص لما تعرضت له من تشهير وعنف رمزي مخزي من طرف النظام المخزني مسخرا في ذلك كل أبواقه الإعلامية المأجورة، على خلفية التعبير عن مواقفها الثابتة والراسخة من مختلف القضايا الوطنية.

– إشادتنا بالهبة الشعبية المغربية المناهضة لتطبيع النظام المخزني علاقاته مع الكيان الإرهابي الصادرة في حقه أحكام وقرارات قضائية دولية، مع إدانتنا للهجمة المخزنية المسعورة على مناهضي التطبيع واستغلال القضاء لاسكاتهم، كما هو حال الناشط اسماعيل الغزاوي المحكوم بسنة سجنا نافذة وغرامة مالية بقيمة 5000 درهم، ومناضلي الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بسلا المناهضين للمركز التجاري «كارفور».

– تضامننا مع ما تعرض له مناضلي/ات شبيبة اليسار الديمقراطي بسوق السبت من متابعات وأحكام قضائية كيدية على خلفية نضالهم الديمقراطي الحقوقي بالمنطقة.

– تجديد دعوتنا لتأسيس جبهة شبابية ديمقراطية للنضال من أجل حقوق الشباب المغربي ومواجهة الانتهاك الخطير وغير المسبوق للحقوق والحريات.

عن المجلس الوطني: 14 يناير 2025

إلى السّماء يا نساء غزّة يا فلسطينيّات...

حَمَّه الهَمَّامي

«نحن باقون... نحن باقون برغم الآلام... طالما فينا طفل يرضع... لن نركع... لن نركع». تصريح لسيدة غزّاوية وسط الرّكام

ما أروع نساء غزّة وما أعظمهنّ وأجملهنّ وأصبرهنّ وأشجعهنّ وأجدرهنّ بالحياة والحبّ والتقدير والإعجاب. هنّ العزّة وهنّ الكرامة وهنّ المجد وهنّ الخلود وهنّ الإباء وهنّ السؤدد وهنّ الإرادة وهنّ الصّمود... هنّ القاهرات الأبيّات المقاومات الثابتات الصابرات الصادقات الثائرات... خُلقت الأساطير لتروي لنا البطولات التي لا يتصوّرها خيال ولا يدركها عقل فإذا بنساء غزّة يأتينَ، واقعا لا وهما، ما لا يتصوّره خيال وما لا يدركه عقل داعيات أصحاب الأساطير لخلق أخرى جديدة، إن قدروا، لأنّه جاء من فاق فعله ما اعتبروه خوارق تستحيل محاكاتها أو الوصول إليها... جاءت نساء غزّة وما أدراك ما غزّة، مقبرة الغزاة منذ أكثر من ألف عام، مُثبتات أنّ «الإنسان لا يهزم» وأنّ «ابنة حوّاء» أقدر القادرين والقادرات، وأنّ «ناقص العقل والدّين» هو من احتقر امرأة أو أهانها أو حطّ من قيمتها أو عاملها معاملة سوء أو هضم لها حقا أو أنكر لها مساواة بأيّ غلاف أيديولوجي كائن ما كان... طوال حرب الإبادة غير المسبوقة في التاريخ ظلّت نساء غزّة هنّ الرّكيزة وهنّ المحرار وهنّ المرجع والعنوان وهنّ الصّبر الذي ضجر منه الصّبر... هنّ الأرض، هنّ تربتها وسَمادها وشجرتها وزهرتها وثمرتها وماؤها ونورها وغذاؤها حتى لو قطع النّازي، المتوحّش، الكهرباء وخرّب القنوات وردم رغيف الخبز بالقنابل... لم تخطئ، يا صاحب رواية «الأمّ» حين اعتبرت المرأة رديف الأرض والوطن... فأضف إليهما أنها رديف السماء والهواء والسّحاب والنجم والكون... واكتب... اكتب، أرجوك، حتى لو كنت في قبرك «لا كونَ بلا نساء ولا حياة بلا نساء ولا حريّةَ بلا نساء ولا كرامةَ بلا نساء ولا ثورةَ بلا نساء ولا اشتراكيّةَ بلا نساء بل لا شيءَ في الوجود بلا نساء... اكتب... اكتب وقل في الختام ألّا نساءَ بلا غزّاويات فلسطينيّات»... يكفي فخرا مقاوم غزّة أنه «ابن أمّه» (ولد أمّو كما نقول في تونس تأكيدا لجدارة الشخص بقيمة ما)... «هبط» من رحم الغزّاويّة ليدكّ الوحش النّازيّ دكّا وهو يطلّ عليه من حيث لا يدري أو يتوقّع، من نفق أو من وراء حائط منهار أو من تحت ركام بيت أو مسجد أو كنيسة أو مستشفى... حتّى «الجنّيّ» حار في أمره واعتذر لمؤجّره الصهيوني وتركه يواجه مصيره وحده في وجه «الإنس الجنّيّ الغزّاويّ» العصيّ على التّرويض... هاتوا لي بقعة في العالم لا تتجاوز مساحتها 0.0000007059 من مساحة الأرض قادرة على تحمّل أعباء حرب إبادة يخوضها ضدّها لمدّة تقارب 16 شهرا «عالم» بأسره (العالم الرّأسمالي الغربي) ولا تستسلم... حتى ستالينغراد الأبيّة، مثال الصّمود في التّاريخ المعاصر، كانت جزءا من دولة اشتراكيّة عظيمة لها جيش جرّار وشعب عُمّاليّ جبّار يسندانها ويكسران الطوق من حولها... أمّا غزّة العزّة فمحاطة من كلّ حدب وصوب بالسّاقطين والسّواقط والسقّاط من حكّام الأعراب المتصهينين الذين يحاصرون ويشاركون في التجويع والتقتيل ويحرّضون «السّاقط ابن السّاقط» على التسريع بإنهاء جريمته حتّى يخلو الجوّ لـ«صفقة القرن» مع علم أنّهم لا يدرون أنّ في انتظارهم «صفعة القرن»... حتّى «مختار» رام اللّه «الفلسطيني» وما هو بفلسطينيّ، ظلّ لا يرقد لا ليلا ولا نهارا خوفا من «أمر» يقض مضجعه، خوفا من انتصار غزّة... قال «ضفّاويّ» أبيّ «الناتن ياهو يحاربنا كإرهابيين والسلطة تلاحقنا كمطلوبين»... «مطلوبين» بالطّبع للنّازي.

إلى السّماء يا نساء غزّة والصهيوني النّازي يوقّع اليوم على وقف الحرب دون تحقيق أيّ من أهدافه... إلى الأمام فمكانكنّ فوق الشّمس وفوق النّجوم بل مكانكنّ الكون قاطبة إن أمكن له أن يتّسع لصبركنّ وجلدكنّ وبأسكنّ... ما دام ثمّة نساء مثلكنّ في غزّة ففلسطين مآلها الحرية من النهر إلى البحر مهما طال الطريق وكثرت أشواكه وتعدّدت تعرّجاته ومنزلقاته... ومادام ثمة نساء مثلكنّ في العالم فالوحش الرّأسمالي الامبريالي الذي «لا دين له» غير الرّبح على جثث العاملات والعاملين والكادحات والكادحين والفقيرات والفقراء والمستضعفات والمستضعفين بل على جثث الشعوب، مآله الفناء... كي لا يبقى إلّا شيء واحد في الكون... كي لا يبقى في الكون إلا الحبّ... الحبّ الذي يمثّل العمق الإنسانيّ لكل نضال... الحّب الذي يمثّل الشعور الوحيد القابل للبقاء والخلود... وهل ثمّة اليوم من قلب جدير بأن ينبض حبّا ويضيء الطّريق نحو عالم بلا كراهية ولا حقد ولا وحشيّة ولا لهث وراء الدولار، عالم بلا مصّاص دم وسالب حقّ ومنتهك حريّة ومجرم حرب، غير قلب المرأة الغزّاوية الفلسطينية الذي خبر كل المآسي والفجائع وذاق كل الآلام والأوجاع وظلّ مع ذلك... حبيب الحياة عدوّ الظلام...

أنتنّ الحرية والخلاص والحبّ والكرامة والعزّة والأمل والإنسانيّة...

إلى السّماء يا نساء غزّة يا فلسطينيّات، يا من أردتنّ الغناء بأنفسكنّ... غناء الحرّية والتحرّر والاستقلال.

.....

«ربّما تسلبني آخر شبر من ترابي...
ربّما تطعم لحمي للكلاب...
يا عدوّ الشمس لكن لن أساومْ
وإلى آخر نبض في عروقي سأقاوم»

.....

تونس في 18 جانفي/كانون الثاني 2025

إلى السّماء يا نساء غزّة والصهيوني النّازي يوقّع اليوم على وقف الحرب دون تحقيق أيّ من أهدافه... إلى الأمام فمكانكنّ فوق الشّمس وفوق النّجوم بل مكانكنّ الكون قاطبة إن أمكن له أن يتّسع لصبركنّ وجلدكنّ وبأسكنّ... ما دام ثمّة نساء مثلكنّ في غزّة ففلسطين مآلها الحرية من النهر إلى البحر مهما طال الطريق وكثرت أشواكه وتعدّدت تعرّجاته ومنزلقاته...

تسع سنوات على رحيل الدكتورة فاطمة المرنيسي

محمد ايعزة

لـــلا فـاطـمـــة صـــوت ثقافي من مؤسسي الفكر المغربي المناصر للتنوير والمـدافـعـيـن عـن صـوت الـعـقـل فـي الـتـعـامـل مع القضايا الشائكة، غامرت بـــروح وعـزيـمـة الـعـالـم، والمفكر الـــذي لا يخشى الأسئلة، ولا يهاب الجدال. وتمكنت بفعل عزيمتها من أن تنتصر للمرأة المغربية والعربية موضوعا وصوتا وطريقة في التفكير.

ولدت فاطمة المرنيسي عام 1940 بفاس العاصمة العلمية للمغرب، وتابعت دراستها بجامعة محمد الخـامـس فـي الـربـاط وجـامـعـة الـسـوربـون فـي بـاريـس ثـم جـامـعـة براندیز بالولايات المتحدة الأمريكية.

وعرفت فاطمة بأعمالها الفكرية والاجتماعية التي ركزت على قضايا المساواة وتحـريـر المـــرأة. وتركت أعمالاً غزيرة في حقلي علم الاجتماع والأدب، وتُرجمت كتبها إلى أكثر من ثلاثين لغة، وكانت لها مساهمات مبكرة في الفعل الحقوقي والنسائي في صيرورة النضال من أجل المساواة بين الجنسين .

وتعتبر المرنيسي من أبـرز الـكـاتـبـات بـالـمـغـرب والعالمين العربي الإسلامي ،حيث اهتمت كتاباتها بالإسلام والمرأة وتحليل تـطـور الـفـكـر الإسـلامـي والـتـطـورات الـحـديـثـة، بـالـمـوازاة مـع عـملها في الكتابة كانت تقود كفاحا في إطـار المجتمع المدني من أجل المساواة وحقوق الـنـسـاء. وسـاهـمـت في قـيـادة أبـحـاث ميدانية اجتماعية حـول أوضـاع المرأة في المغرب، وتخرج عـلـى يـديـهـا مـئـات من الباحثات والباحثين في مجال علم الاجتماع.

تركت المرنيسي بصمتها في الفكر المغربي النسوي- التاريخي عددًا من الجهود الـبـحـثـيـة والـمـنـجـزات الـكـتـابـيـة والـمـؤلـفـات، أبرزها:

«الجنس، الأيديولوجيا والإسلام»

«الـجـنـس كـهـنـدسـة اجـتـمـاعـيـة ،الـسـلـوك الـجـنـسـي فـي مـجـتـمـع إسلامي رأسمالي «

«ما وراء الحجاب»

«سلطانات منسيّات»

«الـحـريـم الـسـيـاسـي، النبي والنساء «

«هل أنتم محصنون ضد الحريم؟»

«شـــهـــرزاد لـيـسـت مغربية».

واخـــتـــارت صـحـيـفـة «الـغـارديـن» البريطانية فاطمة المرنيسي سنة 2011 بمناسبة اليوم الـعـالـمـي لـلـمـرأة ضمن الكوكبة الأولى للنساء المائة الأكثر تأثيراً في العالم. وحصلت الكاتبة المغربية الراحلة سنة 2003 على جائزة أمير أستورياس للأدب مناصفة مع الأديبة الأمريكية سوزان سونتاغ.

وتميزت أعمال فاطمة المرنيسي برؤيتها النقدية لأوضاع المرأة في العالم الإسـلامـي ودعـوتـهـا لـتـحـريـرهـا مـن الـقـيـود الاجتماعية والمحظورات، لكن المرنيسي التي تتقن الاعـتـمـاد عـلـى المـنـاهـج الغربية في أبحاثها لم تكن تدخر أيضاً جهداً في تسليط الأضواء على مكامن الخلل في نظرة الثقافة الغربية للمرأة، مثلما فعلت في كتابها «شهرزاد ليست مغربية».

فاطمة أستاذة أجيال ربَت فيهم حب المعرفة العلمية، واحترام البحث الـسـوسـيـولـوجـي الـذي كـانـت تـعـتـبـره مـمـارسة ميدانية بامتياز، تقتضي عملية الهدم و البناء مع المحافظة على الصرامة و الـدقـة الـعـلـمـيـتـين و خصوصية الواقع

الريتول

عبداللطيف صردي

ماحطيت سيف ماضي على عنق حد. ماتلثمت بعمامة.
وفهامتي وعرفي في قولمي والدواية.
لوحتي صلصالها ضاوي بحال لمراية.
وخوالي قارين سيدي حمزة والخليل فتوالة.
ما خطو حجاب ولاسبوب ولا كتوبة .
ماهبشو كنوز في مزارة ولاقبورة.
ما شارطو في جامع دوار ما سرقو زرورة.
رضاو بالبراكة ومن لقليل دورو الناعورة.
وعمامي ناس دراوش مادخلو بلاد الناس مانوضو ريتول على مطمورة.
خيمتهم علامها يشالي .يبات فيها العطار .وكل من هي مطلقة مضيومة.
والجاري مايطرف بيهم.ومايحضرو معاه فوزيعة ضروبة.
الريتول هو لما تهجم القبائل على بعضها وتصادر خزانات القمح (المطمورة).
الجاري هو المقدم في البادية

الثقافة والثورة، من عتمات الأنفاق إلى إشراقات الافاق

لا يـتـأتـى لـلـثـقـافـة أن تـنـجـز مـا وعـدت بـه من ورود، وأنخاب ولـــود تـحـقـق إنسانية الإنسان فـــي أبـــعـــادهـــا الكونية، وقيمها غير الزمكانية إلا إذا استعاد المثقف ما صـادره منه أعداء التغيير، لاسيما الحرية الـنـاقـدة، الـتـي لا تخشى لـومـة الـلائـمـين، ولا سياط المناوئين الشامتين.. وذلك ضمن مشروع مجتمعيّ حداثيّ ديمقراطيّ تتصالح به وفيه المقاربات الداخلية والمقاربات الخارجية حتى لا سيد ولا مسود، إذ ينسجم النقد والنقد الذاتيّ، ونقد النقد.. وهوما يقود إلى اقتلاع التفكير الرجعيّ مهما أبدى من مقاومة وصمود مختلقا فيضا من الذرائع علّه يفلح في الإحباط والتثبيط.. مرتكنا إلى التنميط والتحنيط.. وليتذكر المثقف أنه لا انفكاك له عن المدخل السياسيّ إن كانت رؤى عالمه البديل رؤى طافحة بالأماني العذاب، التي تخلص عموم الكادحين من العذاب.. إنها ثقافة الفعل الاستثنائيّ المؤمن بالخلق والخرق، دائم المخاض، المفتون بالجرأة والمجازفة من أعلى الرأس إلى أخمص القدم.. بل إن التاريخ هبة مثقف التنوير والتثوير، بلا مساومة ولاَ هوادة. ولا جرم أن المثقف المقصود إليه هو المثقف اليساريّ، العضويّ، الذي يتماهى والطبقات الشعبية المناضلة، المستميتة في انتزاع حقوقها المغتصبة. المهضومة.. والظاهر أن مجرد تفكير المثقف في الانسحاب من حومة الصراع المشتبك، يغدو تملصا من مسؤولياته التاريخية.. ولربما، إن حاول ذلك، يقع في المحظور: العدمية التي هي برد وسلام على الاستبداد، أصل كل فساد.. أما المتثاقف والمثقف الموظف فمُسقطان من حسابات الشعوب المتطلعة إلى التحرر من أغلال القهر والاضطهاد، ولا محل لهما من إعراب المناضلين المخلصين للجماهير الكادحة، الـولاء.. فأكرمْ بمن ارتمى في أحضان الارتقاء، بعدما أحسن الإصغاء، دونما وكلاء !..

لذلك لن يكرر قول شاعر معرة النعمان:

ولما رأيت الجهل في الناس فاشيا
تجاهلت حتى ظنّ أني جاهل

وإنما هو مدعو إلى تطوير آلياته في الفهم، واستراتيجياته في التفسير ساعيا، بما أوتي من كفايات، إلى التغيير.. ونِعم السعي !.

تلكم كانت شذرة أخرى تَضاف إلى ما سبق أن قاربته في نصوص أخرى، فمعذرة، عزيزي القارئ، إن اكتفيت بالإيجاز.

يناير 2025

ادم روبي:

بناء نقابة ديمقراطية قاعدية هو السبيل لتجاوز تشرذم الحركة الطلابية وإعادة إحياء النضال الطلابي

تقديم

في هذا العدد، نستضيف الرفيق أدم روبي مناضل شبيبة النهج الديمقراطي العمالي - فرع طنجة عضو سابق بسكريتارية فصيل طلبة اليسار التقدمي ومناضل سابق بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب - موقعي تطوان ومكناس في هذا الحوار حول واقع الحركة الطلابية بالمغرب واشكالية اعادة بناء نقابة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (ا و ط م)...
الرفيق ادم روبي يتناول معضلة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب عبر سبعة زوايا عملية وهي كتالي:

■ الزاوية الأول: بناء أوطمٍ موحد: هل نكون جزءاً من الحل أم جزءا من الأزمة؟

● في ظل التحديات التي تواجه الحركة الطلابية المغربية اليوم، نحن أمام مفترق طرق حاسم: إما أن نكون جزءًا من الحل أو نغرق في الفوضى. كما في أسطورة «الإلياذة» حيث مصير الجيش الإغريقي يعتمد على قرار واحد في ساحة المعركة، وفي «الأوديسة» حيث الوصول إلى الهدف يتطلب تحدي الصعاب، فإن معركتنا لإعادة بناء أوطم موحد تحتاج إلى توحيد الصفوف وإرادة قوية. أمامنا خيار واضح: إما بناء نقابة موحدة تعيد للحركة الطلابية قوتها أو الاستمرار في الانقسام الذي يعمق أزمتنا كما أن أوديسيوس في «الأوديسة» كان يواجه تحديات هائلة في رحلته الطويلة للعودة إلى وطنه، كانت كل خطوة له مليئة بالمخاطر والقرارات المصيرية، فإن الحركة الطلابية المغربية اليوم في رحلة مماثلة. أوديسيوس، الذي تجنب الفخاخ وتمكن من التغلب على العراقيل بفضل حكمته وقيادته، يقدم درسًا في أهمية الوحدة والإرادة القوية. مثلما استطاع أن يواجه المخلوقات الأسطورية ويخترق العواصف، علينا نحن أيضًا أن نتحد ونواجه التحديات الحالية التي تهدد وحدة صفوفنا. إن معركتنا اليوم، لإعادة بناء أوطم موحد، تحتاج إلى رؤية واضحة وشجاعة لنعبر من خلالها إلى مرحلة جديدة من الفعل الطلابي الموحد.---

■ الزاوية الثانية: غياب التنظيم الموحد وتأثيره.

● منذ نهاية السبعينيات، شهدت الحركة الطلابية المغربية تراجعًا ملحوظًا في بنيتها التنظيمية، خاصة بعد فشل المؤتمر السابع عشر لنقابة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. هذا الفشل أدى إلى انهيار النقابة كإطار موحد يمثل مصالح الطلبة، مما خلق فراغًا تنظيميًا خطيرًا في ظل هذا الفراغ، ظهرت محاولات متعددة لملئه، لكنها غالبًا ما أخذت شكل بدائل فوقية تفرضها تنظيمات سياسية محددة دون إشراك القاعدة الطلابية. تأسيس «الاتحاد العام لطلبة المغرب» من قبل حزب الاستقلال، والنقابة التي أطلقتها جماعة العدل والإحسان، يمثلان أمثلة واضحة على محاولات لفرض بدائل جاهزة على الطلبة. المشكلة ليست في وجود تنظيم طلابي ينتمي لحزب أو جماعة؛ فطوال تاريخ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ساهم شباب ينتمون إلى أحزاب مثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال في النضال الطلابي. ولكن الإشكال يكمن في إسقاط هياكل نقابية جاهزة فوقيًا دون أن تكون نابعة من الحراك القاعدي الديمقراطي.

هذه البدائل تكرس الانقسام داخل الجامعة، حيث تتحول الفصائل الطلابية إلى أدوات صراع إيديولوجي بدلا من أن تعمل في إطار نقابي موحد يمثل جميع الطلبة. بناء نقابة ديمقراطية قاعدية هو السبيل لتجاوز هذا التشرذم وإعادة إحياء النضال الطلابي ---

■ الزاوية الثالثة: ظاهرة العنف الجامعي وجذورها.

● أصبحت ظاهرة العنف الجامعي واحدة من أبرز مظاهر أزمة الحركة الطلابية. في الجامعات المغربية، مثل جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، تتحول الصراعات بين الفصائل الطلابية إلى مواجهات عنيفة تعكس غياب التنظيم النقابي الموحد.

هذا العنف ليس وليد اللحظة، بل هو نتيجة تراكمات تاريخية وسياسية، حيث أدى غياب النقابة الطلابية الديمقراطية إلى فراغ ملأته الفصائل المتصارعة. وعلى الرغم من محاولات مواجهة هذه الظاهرة، مثل ندوة جامعة القاضي عياض بمراكش

عام 2010، فإن غياب الحلول الجذرية حال دون تحقيق تقدم ملموس. الحل يكمن في بناء نقابة ديمقراطية قاعدية قادرة على توفير فضاءات للنقاش الحر وتعزيز ثقافة الحوار بدلا من المواجهة .

أي عاقل اليوم يدرك ضرورة نبذ العنف الجامعي ويدين الاقتتال بين الطلبة، الذي لا يخدم إلا من يريدون الإبقاء على حالة التشرذم. ويعكس البيان الأخير للنهج الديمقراطي القاعدي موقع وجدة موقفا مشرفا في هذا الصدد، حيث أدان العنف بشكل واضح، داعيًا إلى نبذ الصراعات والبحث عن حلول تنظيمية ديمقراطية. هذا التحول الإيجابي يُعد خطوة مهمة نحو تعزيز ثقافة الحوار وإيجاد البدائل البناءة للنضال الطلابي . --

■ الزاوية الرابعة: النضالات الفئوية بين التنظيم والانعزال.

● رغم حالة الجمود العام، برزت بعض النضالات الفئوية مثل حركات طلبة الطب والممرضين كنماذج استثنائية من حيث التنظيم والوعي النقابي. هذه الحركات برهنت على مستوى تنظيمي ووعي نقابي منقطع النظير، يتجاوز بكثير ما يشهده الحراك الطلابي في الجامعات المفتوحة.

لكن مع ذلك، تُظهر هذه الحركات نزعة انعزالية تُضعف العمل النقابي الشامل وتحد من قدرته على توحيد الصفوف. نجاح هذه الحركات يعكس إمكانيات الطلبة عندما تكون المطالب واضحة والتأطير قويًا، لكنه أيضًا يُبرز الحاجة إلى نقابة جامعة تربط بين النضالات الفئوية والقضايا الوطنية الكبرى.

النقابة التي نطمح إليها يجب أن تكون إطارًا قادرًا على دمج هذه النضالات في مشروع جماعي شامل يعزز الوحدة الطلابية بدلا من تكريس النزعة الانعزالية –

الزاوية الخامسة: ضعف التكوين النقابي والسياسي.

في الماضي، كانت الجامعة المغربية فضاءً للنقاش الفكري والسياسي، حيث ساهمت القوى اليسارية في تأطير الطلبة ورفع وعيهم النضالي. لكن سياسات تقويض العمل النقابي وتهميش الفكر النقدي أدت إلى تفكيك هذا الدور اليوم، يعاني الطلبة من ضعف التكوين النقابي والسياسي، مما يجعلهم عاجزين عن تنظيم أنفسهم أو الدفاع عن حقوقهم بشكل فعال. النقابة التي نطمح إليها يجب أن تكون أكثر من مجرد إطار نقابي؛ يجب أن تكون مدرسة جماهيرية تعلم الطلبة أسس العمل الجماعي والنضال الديمقراطي، وتعيد الاعتبار للفكر النقدي كأداة أساسية للتغيير. ---

■ الزاوية السادسة: أي نقابة طلابية نريد؟

● النقابة التي نطمح إليها يجب أن تتمتع بخصائص أساسية تجعلها قادرة على جاوز الأزمة الحالية

جماهيرية: تعني أن النقابة تنبع من القاعدة الطلابية وتعبر عن قضاياها اليومية، بدلا من أن تكون مفروضة من نخب سياسية

ديمقراطية: تقوم على إشراك جميع الطلبة في اتخاذ القرارات، بما يضمن تمثيل مختلف التيارات والتوجهات

تقدمية: تسعى للدفاع عن التعليم العمومي والحقوق الاجتماعية، مع ربط النضال الطلابي بالقضايا المجتمعية الكبرى.

مستقلة: استقلال النقابة لا يعني الانعزال عن السياسة، بل يعني رفض الوصاية الحزبية والالتزام بمصلحة الطلبة فوق كل اعتبار---

■ الزاوية السابعة: خطوات عملية لإعادة بناء النقابة.

● لإعادة بناء النقابة الموحدة، يمكن اتخاذ خطوات عملية تتضمن:

1 – بناء الهياكل القاعدية الديمقراطية : البدء من لجان الأقسام كأصغر وحدة تنظيمية تضمن مشاركة جميع الطلبة.

2 – تنظيم لقاءات حوارية موسعة : تجمع مختلف الفصائل والتيارات الطلابية لتجاوز الخلافات ووضع رؤية مشتركة.

3 – عققد مؤتمر وطني توحيدي : يتوج الدينامية التنظيمية بوضع استراتيجية موحدة للنضال الطلابي.

4 – تعزيز التكوين النقابي والسياسي : من خلال تنظيم دورات وندوات ترفع وعي الطلبة وتؤهلهم للعمل النقابي.

5 – ربط النقابة بالنضال المجتمعي : عبر تبني قضايا وطنية مثل الدفاع عن التعليم العمومي ومناهضة السياسات النيوليبرالية.

■ خاتمة.

● إن إعادة بناء النقابة الموحدة هو السبيل الوحيد لإحياء الحركة الطلابية المغربية كقوة تغيير حقيقية. النقابة التي نطمح إليها يجب أن تكون ديمقراطية وجماهيرية ومستقلة، تعبر عن تطلعات الطلبة وتربط نضالهم بالقضايا الوطنية. ببناء نقابة بهذه الخصائص، يمكن للطلبة أن يستعيدوا دورهم الريادي في الجامعة والمجتمع، ويساهموا في تحقيق تغيير إيجابي يخدم الجميع.

السودان:

مجازر أخرى ترتكبها مليشيا الدعم السريع في أم درمان القديمة وفي سوق صابرين...

تصريح صحفي :

ما زالت المليشيا تلغ في الدم السوداني بدم بارد وفي عنجهية صارخة؛ ضاربة عرض الحائط بحقوق المدنيين في وقت الحرب، جرائم مرتكبة بوتائر عالية وبشكل ممنهج، وهي جرائم ضد الإنسانية ولها أهداف تتعدى المكاسب العسكرية، إذ لا مكاسب عسكرية في إستهداف المدنيين.

كما إستهدفت المليشيا المواطنين في مدينة الأبيض وبذات العنوانين المنتهكة لحقوق المدنيين.

من الواضح أن نيران مليشيا الدعم السريع ومدفعيته الثقيلة ومسيراته تجد في الأحياء السكنية والأسواق أهدافا لها؛ هذه الجرائم تهدف إلى ترويع المواطنين وتهجيرهم...

وفي الجانب الآخر تواصل

المليشيات المتحالفة مع الجيش حملتها الإرهابية ضد المواطنين في المناطق التي يدخلها الجيش عقب «تحريرها»!

وأخر تلك الجرائم المروعة إغتيال المعلم الطيب عبيد الله ذبحا، لتضاف هذه الجريمة إلى سلسلة من الجرائم العنيفة والإرهابية التي تقوم بها تلك المليشيات، إنها جرائم حرب تحت سمع وبصر الجيش وفي مناطق سيطرته، وهذه المليشيات تعمل ضمن منظومة الضبط والسيطرة الخاصة به.

كل ما تقوم به هذه المليشيات – وبهذا الشكل المروع – يهدف إلى إرهاب الشعب السوداني ومكونات ثورة ديسمبر على وجه الخصوص(ولهم فيديوهات منتشرة تستهدف الثورة والثوار)؛ كما تهدف إلى «تأسيس» وضع سياسي لما بعد الحرب.

نترحم على الشهداء ونتمنى عاجل الشفاء للمصابين، ونواسي الأسر المكلومة.

ونؤكد إدانتنا الواضحة والصريحة لكل جرائم الحرب المرتكبة والنهج المتسلس في إرتكابها، وندين محاولة إرهاب الشعب السوداني وقواه الحية، وإستهداف التجمعات السكانية والأسواق وخلافها من المناطق المدنية، ونؤكد أننا نسعى بكل قوة من أجل إرساء السلام ومحاكمة مجرمي الحرب ومن تسبب بها، كما نوقن أن الثورة راسخة الجذوة وستحقق أهدافها.

فتحي الفضل: عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني
2 فبراير 2025

نائب الأمين العام للجبهة الشعبية:

تحرير الأسرى ثمرة تضحيات وصمود شعبنا والمقاومة ستواصل نضالها من أجل تحرير كامل الأسرى

شارك وفد قيادي من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة نائب الأمين العام الرفيق جميل مزهر في استقبال دفعة جديدة من الأسرى المحررين والمبعدين الذين تحرروا أمس السبت ضمن الدفعة الرابعة من المرحلة الأولى لاتفاق وقف إطلاق النار الذي بدأ في 19 يناير/كانون الثاني الماضي.

وكان من بين المحررين الرفيق المناضل رائد الشافعي ابن مدينة طولكرم المحتلة، الذي أمضى 23 عاماً في سجون الاحتلال.

وخلال الاستقبال، هنأ الرفيق مزهر الأسرى على تحررهم، مشدداً على أن معاناتهم الطويلة داخل السجون لن تذهب سدى، وأن المقاومة ستواصل نضالها حتى تحرير كامل الأسرى والأرض الفلسطينية.

وأكد مزهر أن تحرير الأسرى ثمرة تضحيات المقاومة وصمود شعبنا الفلسطيني، وأن الاحتلال لا يفهم سوى لغة القوة، مشيراً إلى أن ما تحقق في صفقة التبادل يفرض على كافة القوى الفلسطينية تكثيف الجهود لتصعيد الاشتباك مع الاحتلال حتى انتزاع المزيد من حقوقنا.

وأضاف: "الاحتلال يظن أن بإمكانه كسر إرادة أسرانا، لكنه يفشل في كل مرة أمام صلابتهم، واليوم يخرج هؤلاء الأبطال ليؤكدوا أن المقاومة طريقها واضح، وأن المعركة مع العدو مستمرة حتى كسر القيد والتحرير الكامل."

وتابع: "الاحتلال يدرك أن كل أسير ينال حريته يعود ليكون جزءاً أصيلاً من النضال الوطني، لذلك يسعى عبر الإبعاد إلى تفكيك هذا التلاحم، لكن شعبنا أثبت في كل المحطات أنه عصي على كل محاولات التفريق والاحتواء."

تجدر الإشارة أن الرفيق الشافعي اعتُقل في يوليو/تموز 2003 بعد مطاردة استمرت عامين، تعرض خلالها للملاحقة الدائمة، وانتهت باعتقاله على يد قوات «اسرائيلية» خاصة، التي انهالت عليه بالضرب فور اعتقاله، قبل نقله إلى زنازين العزل الانفرادي. وبعد محاكمة صورية، أصدرت محاكم الاحتلال بحقه حكماً بالسجن المؤبد بتهمة الانتماء إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمشاركة في عمليات مقاومة أدت إلى مقتل وإصابة جنود.

ورغم سنوات الأسر الطويلة لم يتوقف الشافعي عن النضال داخل السجن، فخاض مع رفاقه العديد من الإضرابات المفتوحة عن الطعام، وتمكن من استكمال دراسته، فحصل على بكالوريوس في العلوم السياسية وماجستير في الدراسات الإقليمية. كما ألف رواية "معبد الغريب"، التي صدرت عام 2023، وتتناول واقع النضال الفلسطيني والانقسامات الداخلية، عبر قصة مناضل وقع في الأسر مرتين: الأولى على يد الاحتلال، والثانية على يد السلطة الفلسطينية.

عن بوابة الهدف

اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي تعقد دورتها التاسعة

تعقد اللجنة المركزية للحزب دورتها التاسعة يوم الاحد 9 فبراير 2025. ياتي هذا الاجتماع في ظرفية دقيقة متسمة بالهجوم الرجعي على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة واخرها تمرير قانون -15 97 القانون التكبيلي لممارسة حق الاضراب بالإضافة الى تصعيد استغلال الطبقة العاملة وتصاعد موجة الغلاء في المواد الاساسية من عيش الجماهير الشعبية ونحن على ابواب شهر رمضان الذي يزداد فيه الطلب على المواد الاساسية للعيش ويستغلها الاحتكاريون والمضاربون من اجل التلاعب في الاسعار. ينضاف الى ذلك موجة وخصخصة الخدمات الاساسية وإطلاق يد الشركات الجهوية في رفع أثمان الكهرباء والماء وخدمات النظافة والتطهير.

ينعقد اجتماع اللجنة المركزية للحزب في هذه الظروف المتأزمة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وحيث ينتظر شعبنا من يتقدم لتنظيم المقاومة ومواجهة هذه الهجمة الرجعية وحشد القوى الضرورية من اجل استنهاض كل القوى المتوفرة واعادة الروح والحياة لجميع ادوات الدفاع التي اسستها الجماهير ومختلف الفئات المتضررة.

ان الانتظارات التي تتوجه لاجتماع اللجنة المركزية التاسعة لحزبنا هي انتظارات قوية ومشروعة وعلى حزبنا ان يتحمل مسؤولياته ويواجه كل الاكراهات بروح وحدوية حازمة وناجعة.

حدث الأسبوع

ترامب وانكشاف الوجه البشع للإمبريالية عدوة الشعوب

عزيز عقاوي

دونالد ترامب بعد أن رفض الشعب الأمريكي تمتيعه بولاية ثانية في مرحلة سابقة، ها هو ذات الشعب، ذو 336 مليون نسمة، يعيد انتخاب رجل الأعمال الأمريكي دونالد ترامب، كرئيس للولايات المتحدة الأميريكية.

هذا الرئيس الذي أجج، وحرض أتباعه لاقتحام المؤسسات الدستورية «المقدسة»، وشكك في اللعبة الديمقراطية «المقدسة» كذلك، اقتحام نتجت عنه فوضى عارمة وأرواح بشرية وضرب لمصداقية الانتخابات في «أعرق» ديمقراطية ليبرالية ... نعم هذا الرئيس يعود مرة أخرى بشكل « ديمقراطي» من بين مئات الملايين من الأميركيين ليقود أكبر قوة عالمية «ديمقراطية «.

الرئيس دونالد ترامب وخلال حفل تنصيبه وبحضور ليس بعده وضوح أنه:

× سيطرد أكثر من 10 ملايين مهاجر، وقد افتتح العملية بالمهاجرين المغاربة...

× سيحتل كندا وسمى رئيس وزرائها ب «حاكم كندا « على وزن حاكم كليفورنيا ...

× سيحتل كرولاند المستقلة ،

× سيحتل قناة باناما ،

× سيعيد انتشار الفلسطينيين عبر دول الجوار، مصر، الأردن، ولبنان... لأن حل الدولتين أصبح غير واقعي.

×سيعيد تسمية خليج المكسيك ب «خليج أميركا « في افق احتلال المكسيك، وما المانع من ذلك وخاصة أنه سيجعل من القوات الأميركية أول قوات في العالم ، وأن من حق أميركيا الاستفادة من عائدات حج المسلمين ...وأنه لن يعترف إلا بالذكر والانثى. وما غير ذلك بدعة ليبرالية وحقوقية، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة لا يقبلها بها ترامب العظيم!

إن ترامب مشكورا، لم يقم إلا بتسمية الأشياء بمسمياتها، عبر الكشف عن الوجه البشع للإمبريالية، عدوة الشعوب.

إن ترامب وأمثاله، هم من يساعدون النظام الرأسمالي العالمي على فنائه.

إن انهيار المعسكر الشرقي مؤقتا، لأسباب موضوعية وذاتية، جزء منها مرتبط بحداثة التجربة، وجزء آخر مرتبط بسوء التطبيق والممارسة، كشف عن التناقضات القاتلة داخل المعسكر الرأسمالي، هذا النظام الذي يحمل بين ثناياه، أدوات دماره وانهياره، كما أوضحت النظرية الماركسية.

إن ترامب لم يعد يشكل خطرا على الشعوب البعيدة منه، أيديولوجيا وفقط، بل خطر يهدد الأنظمة القريبة منه أيديولوجيا وجغرافيا (كندا، والمكسيك، والدانمارك، وقريبا أوروبا الغربية ...)

إن هذا الأحمق الذي يحكم أمريكا، ربما هو مفتاح لمستقبل زاهر للشعوب، ولو بعد شر لا بد منه ...